

الحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الستون

الجلسة العامة ٥١

الاثنين، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠ في
نيويورك

الرئيس: السيد يان إلياسون (السويد)

(د) تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

تقرير الأمين العام (A/60/90)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أفتتح المناقشة العامة اليوم بشأن موضوع تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث. قبل أربعة عشر سنة، شاركت شخصياً في المفاوضات بشأن القرار ١٨٢/٤٦ واعتماده، وهو القرار الذي أنشأ الإطار الرئيسي وسمات رئيسية أخرى لتنسيق المساعدة الإنسانية الدولية التي تقدمها الأمم المتحدة، لذا، فهذه تجربة خاصة جداً بالنسبة لي أن أعود إلى هذه المسائل هنا في الجمعية اليوم.

خلال السنة الماضية، شهد العالم كوارث طبيعية لا مثيل لها من حيث النطاق والحجم، تراوحت من سونامي المدمر بالمحيط الهندي في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، إلى الزلزال المروع الذي ضرب جنوب آسيا في أوائل تشرين الأول/أكتوبر. وحتى اليوم، كما نعرف، فإن عدد القتلى في باكستان ما زال في ازدياد، والآلاف من البشر يواجهون خطر التجمد حتى الموت مع مقدم فصل

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ٧٣ من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة إنسانية ومن مساعدة غوثية في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

تقرير الأمين العام (A/60/223 و Corr.1)

مشروعا القرارين (A/60/L.18 و A/60/L.20)

(أ) تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي

تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

تقارير الأمين العام A/60/86، A/60/87، A/60/89،

(A/60/432، A/60/302، A/60/227)

(ج) تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في

دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل

وتخفيفها وتقليلها

تقرير الأمين العام (A/60/443)

مشروع القرار (A/60/L.19)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



القدرات الاحتياطية في حالات الطوارئ تحت رعاية الأمم المتحدة من أجل الاستجابة السريعة لحالات الطوارئ الإنسانية. وأخيراً، تدعونا هذه الوثيقة إلى تحسين التنبؤ بالتمويل الإنساني، لا سيما من خلال تحسين الصندوق المركزي المتجدد للطوارئ الحالي.

ولأكثر من عقد، أدى هذا الصندوق دوراً هاماً في تزويد وكالات الأمم المتحدة بموارد جاهزة ومتاحة بما يسمح لها بالاستجابة السريعة لحالات الطوارئ الإنسانية. ولكن، نتيجة لصغر حجم الصندوق وطابعه الدوار، فإنه يواجه صعوبات في تحقيق هدفه المتمثل في ضمان توفير موارد كافية لاستخدامها في المراحل الأولى لحالات الطوارئ. والصندوق المركزي المتجدد للطوارئ المحسن المقترح، الذي سيشمل عنصر المنح، يستهدف النهوض بالاستجابة المبكرة في الأزمات المباشرة، إلى جانب تعزيز العنصر الرئيسي للاستجابة الإنسانية في الأزمات التي لا يوجد لها التمويل الكافي.

ومناقشة اليوم تستند إلى تقارير كثيرة من الأمين العام، منها تقرير بشأن البند الفرعي (ج)، المتعلق بكارثة تشيرنوبيل (A/60/443). وحيث أن العام القادم يصادف الذكرى السنوية العشرين لتلك الكارثة، فإنه يذكرنا بأنه ما زال يتعين علينا أن نبذل الجهد على الصعيدين الوطني والدولي لدراسة الآثار طويلة الأجل الناجمة عن تلك الكارثة وتخفيفها وتقليلها.

وهناك كذلك تقرير الأمين العام عن البند الفرعي (د)، بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني (A/60/90). فالمساعدة الإنسانية من الأمم المتحدة تظل ضرورة ملحة للشعب الفلسطيني.

وقدّمت ثلاثة مشاريع قرارات للبت فيها اليوم: الأول بشأن كارثة زلزال جنوب آسيا (A/60/L.18)، والثاني

الشتاء. وموسم الأعاصير العاتية والمدمرة بشكل خاص قد ترك الآلاف من الأشخاص بدون مأوى، حيث أن البلدان في منطقة البحر الكاريبي وفي أمريكا الوسطى والشمالية ما زالت تصارع آثار الفيضانات العنيفة وانحلال التربة الناجم عن تلك الأعاصير.

وفي أماكن أخرى، ما زالت حالات الطوارئ الناشئة عن الصراع والتي تسبب فيها الإنسان مستمرة، وإن تفاوتت حدتها. والأطراف المتحاربة في جنوب السودان في السابق قد وقعت اتفاق سلام ودخلت في مرحلة المصالحة. ولكن الصراع في منطقة دارفور بالسودان قد أدى إلى أزمة إنسانية حادة. فانعدام الأمن الغذائي، الذي يزيد من حدته الصراع والجفاف، ما زال يؤثر على قرابة ٣٥ مليون شخص في أفريقيا جنوب الصحراء، مما يؤكد ضرورة اعتماد نهج إبداعية ومبتكرة لتحسين التنبؤ بسوء التغذية الحاد ومكافحته مع معالجة الأسباب الكامنة للجوع والفقر.

إن تعقد أزمات اليوم وازدياد حجم الكوارث يتطلب أن تبقى المساعدات الإنسانية ضمن الأولويات القصوى في عمل الأمم المتحدة. والقمة العالمية ٢٠٠٥ قد منحتنا الفرصة لكي نفكر ملياً في النظام الإنساني الحالي وننخرط في إصلاح جاد على مستوى المنظومة. وأحداث السنة الماضية لا تؤكد أن الإصلاح المتعلق بالتنسيق والتناغم قد آن أوانه فحسب، بل تؤكد كذلك أن الإصلاح مسألة ملحة وحاسمة.

وتحديداً، فإن الوثيقة الختامية للقمة (القرار ١/٦٠) تؤكد أهمية المبادئ الإنسانية المتمثلة في الإنسانية والحياد والموضوعية والاستقلال. كما أنها تشدد على ضرورة الوصول الآمن ودون عوائق للعاملين في المجال الإنساني إلى السكان المحتاجين. وتدعونا الوثيقة إلى تعزيز القدرة على التأهب والاستجابة إزاء الكوارث وتحسين استخدام

أنفلونزا الطيور يهدد أجزاء من آسيا وأوروبا، وقد يحتاج هذا المرض العالم بشكل وبائي.

وقبل خمسة أسابيع، ضرب زلزال بلغت شدته ٦,٧ درجة بمقياس ريختر جنوب آسيا، وأدى إلى خسائر بشرية ومادية فادحة، لا سيما في إقليم الحدود الشمالية الغربية في باكستان، وفي جامو وكشمير والهند وأفغانستان. وكان هذا الزلزال أكبر كارثة شهدتها المنطقة في التاريخ الحديث. ففي باكستان وأزاد كشمير، لقي ٣٧ ٠٠٠ شخص حتفهم، وجرح أكثر من ٧٤ ٠٠٠ آخرين. ونزح ملايين الأشخاص أو أصبحوا بلا مأوى، مع قدوم شتاء الهيمالايا الشديد البرودة. والأمين العام قد وصف الاستجابة لزلزال جنوب آسيا بأنها أكبر تحدٍ تواجهه عملية غوثية للأمم المتحدة.

وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، قال السيد جان إيغلند، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية و منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، إن الاستجابة للزلزال تمثل اختباراً لم يسبق له مثيل للدول الأعضاء والمجتمع الدولي. وأشار إلى أنه على مدى الأيام العشرة الماضية، أحرز تقدم استثنائي في مواجهة تحديات غير عادية. وأشاد كذلك بباكستان وحكومتها وجيشها وشعبها. وأضاف إيغلند قائلاً إن جهود المساعدة لم تصل بعد إلى كل من هم دون خط الثلج، وأن هناك ما يقدر بـ ٢٠٠ ٠٠٠ شخص ما زالوا فوق خط الثلج. وفي الوقت نفسه، حذرت المنظمة العالمية للأرصاد من أن فصل الشتاء هذا العام قد يكون عنيفاً على غير العادة.

وقد حددت الأمم المتحدة عدداً من الأولويات الآتية لمواجهة تلك الكارثة، بما فيها توفير الطائرات المروحية، والتدفئة والخيام المجهزة للشتاء، والمساعدة في إجراء العمليات الجراحية، واللقاحات، وفرق الرعاية الطبية المتنقلة والبطاطين ومولدات الكهرباء والمياه والصرف الصحي، والأقمشة العازلة للماء، والمواقد وعلاج المصابين بصدمات.

بشأن كارثة تشيرنوبيل (A/60/L.19)، والثالث بشأن كارثة سونامي في المحيط الهندي (A/60/L.20).

وإنني أتطلع إلى مداولات بناءة وخلاقة في نقاشنا اليوم. ووراء المواضيع قيد المناقشة اليوم، هناك مئات الآلاف من البشر في حاجة ماسة، وفي كثير جداً من الحالات يواجهون خطر الموت. وتضامننا معهم يجب أن يكون قوياً راسخاً.

أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان ليتولى عرض مشروع القرار A/60/L.18.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): في الأشهر الأخيرة، شهد العالم سلسلة متعاقبة من الكوارث الطبيعية المدمرة، لا تعي ذاكرتنا الحية لها مثيلاً في تواترها وفداحتها. والأشهر الاثنا عشر الماضية كانت هدامة بشكل خاص من حيث الخسائر البشرية والمادية التي سببتها عشرات من هذه الكوارث. ويفيد تقرير الأمين العام عن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث (A/60/87) بأنه في عام ٢٠٠٤ وحده، كان هناك ٣٦٠ كارثة تضرر منها أكثر من ١٤٥ مليون شخص وأدت إلى أضرار مادية تتجاوز قيمتها ١٠٣ بليون دولار.

والزلزال العنيف الذي ضرب سواحل سومطرة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، وسونامي الذي نجم عنه أدى إلى كارثة تفوق الوصف تضررت منها ١٢ دولة وقتل أكثر من ٢٤٠ ٠٠٠ شخص. والأعاصير التي عصفت بمنطقة البحر الكاريبي في حريف عام ٢٠٠٤، ثم عاودت الكرة في عام ٢٠٠٥ في شكل إعصاري كاترينا وويلما، كانت هي الأقوى من نوعها على مدى عقد من الزمان. وبالرغم من الإنذارات المبكرة الموثوق بها، هاجمت جحافل الجراد الصحراوي أكثر من ١٠ بلدان في غرب وشمال أفريقيا، فدمرت ملايين الهكتارات من المحاصيل. كما أن شبح

وتأمل باكستان أن يدعم المجتمع الدولي جهود الإصلاح وإعادة الإعمار المتوسطة والبعيدة المدى التي تبذلها حكومة باكستان وشعبها. وستكون هذه مهمة طويلة وشاقة، تمتد شهوراً وسنوات. وفي هذا الصدد، نرحب بالتعهدات السخية التي قدمها عدد من الدول الأعضاء لمشاريع إعادة الإعمار الطويلة المدى في المناطق المتضررة وتنتقل إلى التعبير الملموس عن الدعم في مؤتمر إعادة الإعمار الذي سيعقد في إسلام آباد في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر.

ولتأكيد تضامن المجتمع الدولي مع جميع ضحايا كارثة الزلزال في جنوب آسيا، بادرت باكستان بتقديم مشروع القرار، الوارد في الوثيقة A/60/L.18. وتقدم هذا المشروع ١١٣ دولة عضواً، ويعرب الوفد الباكستاني عن عظيم امتنانه لها جميعاً. وأهداف مشروع القرار، الذي يشرفني أن أعرضه الآن بالنيابة عن مقدميه، أهداف واضحة من تلقاء ذاتها.

وتبرهن القائمة الطويلة للمقدمين على تضامننا ونحن نقف معاً ضد المآسي الناجمة عن هذه الكوارث الطبيعية وعلى التزامنا المشترك بالصمود أمام آثارها من خلال القوة الموحدة لشعوب الأمم المتحدة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعلن أنه بالإضافة إلى البلدان التي ترد أسماؤها في الوثيقة، انضمت الدول الأعضاء التالية بوصفها من مقدمي مشروع القرار: الاتحاد الروسي وأرمينيا وأستراليا وأوكرانيا وأيرلندا وأيسلندا وبروني دار السلام وبلجيكا وبولندا وتيمور - ليشتي ورومانيا والسلفادور وغرينادا وقيرغيزستان وميكرونيزيا والنرويج والنمسا وهاييتي وهنغاريا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية. ونأمل أن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار هذا بالإجماع.

وباسم حكومة وشعب باكستان، أود أن أشكر المجتمع الدولي على دعمه وتضامنه مع باكستان في هذا الوقت العصيب. وأعرب عن تقديري العميق لشعوب وحكومات جميع الدول الأعضاء، الممثلة في هذه القاعة، وجميع وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية المعنية، والمجتمع المدني ومئات المنظمات غير الحكومية على تعاطفها ودعمها الكبيرين.

نود أيضاً أن نشكر الأمين العام كوفي عنان على مشاركته الشخصية في جنيف في إطلاق النداء العاجل المتعلق بزلزال المحيط الهندي - أمواج سونامي لعام ٢٠٠٥ لجمع مبلغ ٥٥٠ مليون دولار، ونرحب بزيارته المقبلة لباكستان لحضور المؤتمر الدولي للمانحين الذي يعقد في إسلام آباد في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

ونود أن نشيد بالدور الممتاز الذي قام به وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد جان إيغلند، وسائر أعضاء فريقه في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فضلاً عن الإسهام الرائع لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية والوطنية الأخرى على الاستجابة السريعة والنشطة في ميدان عمليات الإغاثة والإنقاذ، والتي أنقذت مئات الآلاف من الأرواح الغالية.

وفيما يتعلق بمعالجة جهود الإنعاش وإعادة البناء، فسوف يكون إسهام المجتمع الدولي واهتمامه المستمرين حيواً. وفي هذا السياق، لا بد أن يظل انتباه المجتمع الدولي مركزاً على الآثار البعيدة المدى لهذه الكارثة والحاجة إلى إعادة بناء الهياكل الأساسية التي ستمكن ملايين البشر المتضررين من البقاء على قيد الحياة خلال الشتاء، وإعادة بناء بيوتهم ومدارسهم ومستشفياتهم وأسباب معيشتهم وحياتهم التي حطمها الزلزال.

التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها"، الوارد في الوثيقة A/60/L.19. ويسعدني أن أعلن أنه منذ صدور المشروع انضمت الدول التالية بوصفها مقدمين إضافيين: إستونيا وإسرائيل وألمانيا وإيطاليا وبلغاريا والبوسنة والهرسك وبيرو وتايلند والجمهورية التشيكية وجمهورية كوريا وجمهورية مقدونيا والرأس الأخضر وسلوفاكيا وسلوفينيا وفيت نام وقبرص وكرواتيا وكمبوديا ولكسمبرغ وليتوانيا وموناكو وميانمار والنرويج والنمسا وهاييتي والهند وهنغاريا.

ومقارنة بالنصوص السابقة والمماثلة للجمعية العامة، نجد أن أكثر من نصف أحكام هذا المشروع جديدة، وهو بذلك يعبر عن ديناميكية التعاون الدولي بشأن تشيرنوبيل والعدد الكبير من الأحداث التي وقعت في المنطقة خلال العامين الماضيين. كما أنه يعبر عن العنصر الأساسي، وهو بداية مرحلة جديدة في تطور التفاعل الدولي بعد تشيرنوبيل. والعنصر الرئيسي في هذه المرحلة ليس إيصال المساعدة الإنسانية الطارئة بل الانعاش الشامل للمناطق الملوثة، بما في ذلك تجديد النشاط الاجتماعي - الاقتصادي في تلك المناطق بهدف تهيئة أحوال معيشية آمنة لسكان المنطقة.

ولقد ناقشنا مؤخرا تلك الاستراتيجية الجديدة للأمم المتحدة في المؤتمر الدولي في فيينا في أيلول/سبتمبر، وذلك في إطار منتدى تشيرنوبيل. ويعبر مشروع القرار عن اتفاقاتنا، التي تتجه أحكام عديدة فيها نحو تنفيذ توصيات التقرير الرئيسي للمنتدى عن إرث تشيرنوبيل. وأود أن أنوه أولا بأهمية البحوث الطبية والإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية المتخصصة في الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل.

ويهدف مشروع القرار إلى تعزيز آلية التنسيق التابعة للأمم المتحدة لتنظيم التفاعل الدولي بعد كارثة تشيرنوبيل، وأيضا إلى تعزيز دور منسق الأمم المتحدة المعني بتشيرنوبيل

إن كوارث مثل زلزال جنوب آسيا تعلمنا بعض الدروس القاسية، وأولها أننا رغم عدم قدرتنا على منع الكوارث الطبيعية نستطيع بالتأكيد أن نعمل معا للحد من آثارها المدمرة. ونحن بحاجة إلى استراتيجية شاملة لتحقيق هذا النوع من إدارة الكوارث - بما في ذلك حاجتنا إلى أنظمة إنذار مبكر وإلى خطط للاستعداد للكوارث.

والدرس الثاني هو أنه لا غنى عن دور الأمم المتحدة وآلياتها للتنسيق في حالات الكوارث - أي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية - وكذلك دور وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، وما لديها من خبرات خاصة. ويجب تعزيز هذه الآلية حتى تستجيب لمثل هذه الكوارث الطبيعية أو الإنسانية. وحتى إذا قدم أغلب الدعم في هذه الكوارث من خلال القنوات الثنائية، فإن الدور التنسيقي العام للأمم المتحدة أمر حاسم، خاصة في المراحل الأولى من هذه الكوارث.

والدرس الثالث، والأكثر أهمية، هو أنه يتحتم تزويد الأمم المتحدة بالموارد المالية الكافية حتى تستجيب بسرعة وفعالية لهذه الكوارث. وتؤيد باكستان بالكامل اقتراح الأمين العام لإنشاء صندوق مركزي دائر للطوارئ بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار يوضع تحت تصرفه لذلك الغرض.

وفيما يتعلق بالمسائل الأخرى المتصلة بهذا البند من جدول الأعمال، يؤيد وفد باكستان البيان الذي سيدي به ممثل جامايكا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد فلاديمير تسالكو، رئيس لجنة الدولة المعنية بالمسائل الخاصة بآثار كارثة تشيرنوبيل في جمهورية بيلاروس لكي يعرض مشروع القرار A/60/L.19.

السيد تسالكو (بيلاروس) (تكلم بالروسية): باسم المقدمين يشرفني أن أعرض مشروع القرار المعنون "تعزيز

واققتصاد تلك المناطق، خاصة فيما يتعلق بالزراعة والغابات، في حالة سيئة. وهناك حاجة إلى تكنولوجيات إنتاج آمنة. وما فتئ خبراءنا يعملون منذ وقت طويل في ذلك المجال وقد نجحوا في تطوير عدد من التكنولوجيات، مما مكن من التوصل إلى منتجات تفي بمعايير عدم التلوث. ونحن مستعدون لأن نتشاطر تلك الخبرة الثمينة مع الدول الأخرى.

لقد أنفقت جمهورية بيلاروس حتى الآن أكثر من ١٧ بليون دولار على جهود لحل سلسلة مشاكلها الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل، بما في ذلك إعادة توطين ١٣٧ ٠٠٠ شخص. ولكي نمثل لبرنامج الدولة المقبل لفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٠، نعتزم تخصيص حوالي ٢ بليون دولار. ولكن لا يمكن لتمويل الدولة أن يغطي بالكامل الخسائر الاقتصادية التي تسببت فيها كارثة تشيرنوبيل، والتي قدرها الخبراء بمبلغ ٢٣٥ بليون دولار.

ويشكل الحادث الذي وقع في تشيرنوبيل كارثة، يتجاوز حجم نتائجها إلى حد بعيد القدرات الاقتصادية لدولة واحدة أو حتى قدرات مجموعة من الدول. وبالتالي، من المهم جدا إقامة تعاون دولي بناء وطويل الأجل مع اضطلاع الأمم المتحدة بالاتصال والتنسيق. ومن المهم أن يسترشد هذا التعاون بالاحتياجات ذات الأولوية للدول المتضررة؛ وما لم يحصل ذلك، سيفقد التفاعل الدولي كفاءته، وستنقق الموارد المالية بدون تحقيق التأثير المنشود.

إننا نشعر بالامتنان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولصندوق الأمم المتحدة للطفولة لإيلائهما الاهتمام الواجب لمشاكل بيلاروس في فترة ما بعد مشاكل تشيرنوبيل في وثيقة مشروع البرنامج القطري لعام ٢٠٠٥ للخمس سنوات المقبلة. ونرى في هذا ضمانا لأن ينجح بلدنا تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة الجديدة بشأن كارثة تشيرنوبيل. والدولة والوكالات الحكومية في بيلاروس على استعداد

في تلك الآلية. ونحن مقتنعون بأن مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السيد كمال درويش، الذي تم تعيينه مؤخرا في هذا المنصب، سينجح في تنفيذ النهج المتفق عليها في هذا الأمر الهام.

ويعرب مشروع القرار أيضا عن التأييد لمبادرات البلدان الثلاثة المتضررة - وهي بيلاروس والاتحاد الروسي وأوكرانيا - واختير له توقيت يتزامن مع الذكرى السنوية العشرين لكارثة تشيرنوبيل. وتدعو إحدى تلك المبادرات إلى عقد اجتماع خاص للجمعية العامة في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ لإحياء الذكرى السنوية العشرين للكارثة، ليس مجرد الكلام مرة أخرى عن مشاكلنا بعد تشيرنوبيل ولكن في الغالب الأعم لمناقشة وتنسيق خطواتنا المشتركة الإضافية من أجل تحسين الأحوال المعيشية لملايين البشر في الأراضي الملوثة، ولا سيما الأحوال المعيشية للأطفال.

ونود أن نشكر جميع الدول التي أسهمت بقدر كبير في تحسين المشروع. وهو الآن جاهز للنظر فيه، ونأمل أن يعتمد بتوافق الآراء، كما كان الحال في السنوات السابقة.

أود الآن بصفتي الوطنية أن أتطرق إلى بعض المسائل التي تنظر فيها اليوم الجمعية العامة اليوم. وفيما يخص بيلاروس، التي تعرضت أراضيها لحوالي ٧٠ في المائة من السَّاقطة المشعة الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل، تمثل مشكلة تشيرنوبيل أهم المواضيع. فحتى الآن، وبعد حوالي ٢٠ عاما من وقوع الكارثة، ما زالت كل طائفة المشاكل فيما بعد تشيرنوبيل تمثل عبئا ثقيلا على كاهل شعب بيلاروس. فالمنطقة الملوثة بالنويدات المشعة لفترات طويلة تمثل ٢١ في المائة من إجمالي أراضي البلد. وما زال السكان في تلك المنطقة يتعرضون لإشعاعات داخلية وخارجية مزمنة بسبب وجود النويدات المشعة لفترات طويلة في البيئة.

التي ما انفكت تحدث في الأوقات الأخيرة في مختلف أجزاء العالم. وقد عانت منها بلدان تقيم معها بيلاروس علاقات قديمة وثيقة وودية. وزادت مشكلة تشرنوبيل وعينا بتعقيد الحالة التي يجد أصدقاؤنا أنفسهم فيها. ولذا، شاركت بيلاروس في تقديم مشروع القرار المتعلق بالتصدي لعواقب أمواج تسونامي التي عصفت بمنطقة المحيط الهندي والزلازل الذي وقع في باكستان.

وهذه الكوارث الطبيعية تؤدي إلى استنتاجين رئيسيين فيما يتعلق بالمستقبل. أولاً، يلزم اتخاذ إجراء حاسم على جميع الصعد لتنفيذ إعلان هيوغو وإطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٥، اللذين تم اعتمادهما في المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث لعام ٢٠٠٥. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لإنشاء نظام دولي للإنذار المبكر وللحد من تهديد الكوارث الطبيعية والخطر الذي تمثله.

ثانياً، يلزم على نحو عاجل زيادة القدرات المالية للأمم المتحدة للاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية. ونرحب هنا بالجهود التي يبذلها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد جان إغلند، وخاصة جهوده لتعزيز الصندوق المركزي للاستجابة في حالات الطوارئ التابع للأمم المتحدة. ومن شأن تنفيذ تلك المبادرة أن يمكن الأمم المتحدة بشكل عاجل وكاف من تقديم المساعدة للبلدان التي تمر بأزمات إنسانية. كما أن من شأنه أن يمكن من زيادة تمويل تدابير الإنعاش لمعالجة الآثار الطويلة الأجل للكوارث الطبيعية الواسعة النطاق والكوارث التكنولوجية التي حصلت خلال العقد الماضي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطيت الكلمة الآن لممثل ماليزيا، الذي سيتولى عرض مشروع القرار A/60/L.20، بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

للانخراط في تعاون نشط بشأن المسائل المتعلقة بكارثة تشرنوبيل مع منظمات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها. ونناشد البلدان المانحة تقديم الدعم المالي اللازم لتنفيذ وثائق البرامج القطرية هذه.

وبغية تنفيذ الاستراتيجية الجديدة للأمم المتحدة، من المقرر عقد مؤتمر دولي معنون "بعد عشرين عاماً من كارثة تشرنوبيل: استراتيجية الإنعاش والتنمية المستدامة للمناطق المتضررة" في مينسك في الفترة من ١٩ إلى ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وندعو جميع الدول المهتمة والمنظمات الدولية إلى المشاركة الفعالة في الأنشطة التي ستفضي إلى عقد هذا المنتدى الهام وإدارته. والهدف من المؤتمر هو أن تقوم حكومات البلدان المتضررة والمجتمع الدولي بإعداد إجراءات مشتركة منسقة بغية إعادة التأهيل الشامل للمناطق المتضررة في الإقليم للأعوام الـ ١٠ المقبلة والاتفاق على اتخاذ هذه الإجراءات.

وببساطة، نحن نتكلم عن البقاء الاقتصادي لهذه المناطق. ولكن، حينما ننظر في موضوع تشرنوبيل من منطلق الإنعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة، ينبغي ألا ننسى الآثار الطبية والبيئية الطويلة الأجل للكارثة. ونحن نشعر بالامتنان للبلدان المانحة والمنظمات الدولية التي قدمت المساعدة لدراسة آثار الكارثة والتغلب عليها. وهذا يتعلق على نحو خاص بالتشخيص والاكتشاف المبكر لأمراض الأورام وأمراض القلب والشرابين، وخاصة الأمراض التي تؤثر على الأطفال. وأود أن أقول، في هذه المرحلة، إننا نحظى بموارد وقدرات وافية لمعالجة الأطفال والمراهقين داخل بلدنا. ولكننا ما زلنا بحاجة إلى أجهزة طبية حديثة ونرجو من مانحينا إعطاء الأولوية لهذا المجال.

ونحن في بيلاروس، مثل جميع الشعوب، نشعر بقلق بالغ حيال الوتيرة المتزايدة للكوارث الطبيعية الواسعة النطاق

وقد مر كثيرون منا، بدرجات متفاوتة، بتجربة الكفاح من أجل البناء والانتعاش من الدمار في أعقاب الكوارث الطبيعية. ولولا الدعم والمساعدة المقدمين من جميع أرجاء العالم باسم الإنسانية؛ لكان الصراع من أجل التكيف وإعادة البناء من حطام الدمار أكثر ألماً وترويعاً، وفي مواجهة الألم والمعاناة التي تسببها الكوارث الطبيعية، لا يمكن للبلدان المتضررة إلا أن تبحث عن السلوى في التعبير الغامر عن التعاون الدولي والمساعدة والتضامن والتعاطف. ونشير مع الشعور العميق بالتقدير إلى حالات إظهار الإنسانية التي أبدتها الحكومات، الغنية والفقيرة، والمنظمات غير الحكومية والأفراد في جميع أرجاء العالم بتقديم يد المساعدة في أعقاب الزلزال وأمواج تسونامي التي عصفت بالمحيط الهندي في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

ومع وجود شبكة عالمية لوسائل الإعلام، كانت الاستجابة لتلك المأساة استجابة سريعة وغير مسبقة، مما مكن المنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة والكيانات الأخرى، من تنظيم المساعدة في حالات الطوارئ بغية الوصول إلى البلدان المتضررة في الوقت المناسب. ومرة أخرى، نود أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا للمجتمع الدولي ولمنظومة الأمم المتحدة على دعمهما ومساعدتهما في إنقاذ الآلاف من الأرواح ومساعدة الملايين من ضحايا أمواج تسونامي على إعادة بناء مستقبلهم. ومن مسؤوليتنا ضمان استمرارية الاهتمام الدولي ومواصلة تقديم الدعم لجهود التعمير في البلدان المتضررة، بالرغم من أن المسألة لم تعد تتمتع بالتغطية الواسعة من وسائل الإعلام الدولية.

وأيا كان الأمر، فإن حكومات البلدان المتضررة المطلة على المحيط الهندي استمرت في العمل على الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالتعمير وإعادة الحياة الطبيعية لشعوبها. وفي الوقت نفسه، ما انفكت الجهود تبذل لضمان اتخاذ

السيد هييدون (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): سأتكلم أولاً بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا في إطار البند ٧٣ من جدول الأعمال، البند الفرعي (أ)؛ وبعد ذلك سأدلي ببيان بصفتي الوطنية بشأن البند الفرعي (د).

ويشرفني أن أتولى عرض مشروع القرار A/60/L.20، المعنون "تعزيز الإغاثة في حالات الطوارئ والإصلاح والتعمير والوقاية في أعقاب الكارثة الناجمة عن أمواج تسونامي التي عصفت بالمحيط الهندي" بالنيابة عن البلدان الأعضاء في الرابطة - وهي إندونيسيا، وبروني دار السلام، وتايلند، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسنغافورة، والفلبين، وفييت نام، وكمبوديا، وميانمار، وبلدي، ماليزيا، والمقدمين الآخرين لمشروع القرار الذين ترد أسماؤهم في مشروع القرار نفسه.

وأود أن أبدأ بياني بتقديم الشكر للأمين العام على تقريره اللذين أعدا في إطار البند ٧٣ من جدول الأعمال عن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة؛ وتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ.

وقد ثبت مرة بعد أخرى مدى ضعفنا جميعاً أمام القوى العنيفة والمدمرة للطبيعة. وفي أغلب الأحيان تعصف بنا الكوارث الطبيعية والنكبات بدون إنذار مسبق. وبالنسبة لمعظم البلدان في العالم النامي، التي تفتقر إلى أجهزة الإنذار المبكر ذات التكنولوجيا العالية والمتطورة، أحدثت الكوارث الطبيعية ما لا يوصف من التعاسة ودمارا الممتلكات والخسائر في الأرواح البشرية. وكما شهدنا في العديد من المناسبات، ألقى تأثير الدمار بعبء ثقیل على النسيج الاجتماعي والاقتصادي للبلدان المتضررة، وخاصة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً.

التسونامي. ومن شأن ذلك أن يشمل التنسيق الفعال فيما بين حكومات البلدان المتضررة، والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، والبلدان المانحة، والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص لضمان العدالة في تقديم المساعدات بين المجتمعات المحلية المتضررة.

ونتوقع أن يظل كل من البلدان المتأثرة بالتسونامي والجهات المانحة ملتزمة بتعزيز الشفافية والقابلية للمساءلة فيما يتعلق بتوجيه الموارد واستخدامها، مما ييسر استدامة جهود الإنعاش وإعادة الإعمار على المدى الطويل. علاوة على ذلك، ينبغي تحسين قدرة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على الاستجابة والتعامل مع الحالات الإنسانية الطارئة في البلدان التي تتعرض للكوارث لكي يمكنهما التصدي للمشاكل. بمزيد من القدرة والجودة والمساءلة.

وقد اضطلعت رابطة أمم جنوب شرق آسيا بعدة خطوات لتعزيز القدرات على الصعيدين الإقليمي والوطني. وفي هذا الصدد، يسر الرابطة أن تبلغكم بأنها قد أبرمت في تموز/يوليه ٢٠٠٥ اتفاق الرابطة بشأن إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ. وهو اتفاق ييسر القيام بأنشطة الاستجابة والحد من الكوارث في المنطقة. وبالمثل، نرحب أيضا بإنشاء الصندوق الاستثماري التطوعي متعدد الجهات المانحة الخاص بترتيبات الإنذار المبكر بأموال تسونامي في المحيط الهندي وجنوب شرق آسيا، الذي سيساهم في إقامة شبكة من نظم الإنذار المبكر وبناء قدرة المنطقة على التصدي للكوارث الطبيعية.

كما عقدت أيضا في تشرين الأول/أكتوبر الماضي حلقة دراسية اشتركت في تنظيمها الرابطة والأمم المتحدة عن المساعدات الإنسانية وقدرة الاستجابة السريعة، وذلك لتحديد خطوات عملية لتعزيز قدرة الرابطة على الاستجابة.

التدابير الوقائية اللازمة لحماية شعوب هذه البلدان من تلك القوى المدمرة في المستقبل.

وفي هذا السياق، اتفقنا على اتخاذ التدابير اللازمة، بمشاركة المجتمع الدولي، ومنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، والمؤسسات المالية الدولية، والمجتمع المدني، فضلا عن القطاع الخاص، على النحو الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٥٩ المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ بشأن تعزيز الإغاثة في حالات الطوارئ، والإصلاح، والتعمير، والوقاية في أعقاب الكارثة الناجمة عن أمواج تسونامي التي عصفت بالمحيط الهندي.

وفي تنفيذ القرار، يسرنا أن نبليغ بأنه تم إعداد وتنفيذ برامج لتوفير المأوى، وبأنه لم تحصل حالات رئيسية لتفشي الأمراض الوبائية في المناطق المتضررة. ولكننا ما زلنا متنبهين إلى التحديات المتبقية فيما يتعلق بضمان التنفيذ الكامل للتعمير المتوسط والطويل الأجل الذي يدفعه المجتمع.

ويتعين علينا الاعتراف بأن مهمة الحكومات المتأثرة ومسؤوليتها عن الاضطلاع بجهود إعادة إعمار وإعادة تنمية المناطق والمقاطعات التي دمرتها كارثة التسونامي أبعد ما تكون عن السهولة. ورغم ذلك، فالحكومات المتأثرة ملتزمة بكفالة أن تهدف جهود إعادة الإعمار وإعادة التنمية إلى هئية مستقبل أفضل وأجواء أكثر أمانا للسكان، بما يتفق مع الآمال الرفيعة التي تعقدها عليها شعوبها والجهات المانحة.

وينبغي أن نضع في الاعتبار أن هذا التحدي لا يواجهه البلدان المتضررة من جراء التسونامي وحدها، بل يواجهه أيضا المجتمع الدولي في كفالة الإدارة والتنسيق بشكل مستمر وفعال بين المساعدة الإنسانية والتنمية خلال مرحلة الانتقال.

ومن الضروري أن يُنظر إلى الخطة العريضة لدى وضع أهداف أبعد مدى لمساعدة السكان المتضررين من

الأجلين المتوسط والطويل، التي تقودها حكومات البلدان المتضررة من جراء التسونامي؛ خامساً، أهمية الشفافية والقابلية للمساءلة من منظوري البلدان المانحة والمتلقية؛ سادساً، مطالبة الأمين العام بمواصلة استكشاف الطرق لتعزيز قدرات الاستجابة السريعة لدى المجتمع الدولي لتوفير الغوث الإنساني الفوري، والبناء على الترتيبات القائمة والمبادرات المستمرة؛ وأخيراً، أهمية إعداد مؤسسات وآليات وقدرات أكثر قوة على جميع الأصعدة بتعزيز التثقيف العام والتوعية ومشاركة المجتمعات المحلية.

وباسم مقدمي مشروع القرار، أود أن أبلغكم بوجود تعديلين يلزم إجراؤهما على مشروع القرار الذي جرى تعميمه والمعرض عليكم.

أولاً، في الفقرة الحادية عشرة من الديباجة، في السطر الثاني من النص الإنكليزي، ينبغي أن تكون "الجنوب الشرقي" كلمة واحدة [لا ينطبق هذا التعديل على النص العربي].

ثانياً، في نفس الفقرة من الديباجة، في السطر الثالث، تحذف العبارة "شبكة متعددة المراحل لنظام للإنذار المبكر" ويستعاض عنها بالعبارة "نظام للإنذار المبكر".

ومن ثم يكون نص الفقرة الحادية عشرة من الديباجة كالتالي:

"وإذ ترحب أيضاً بإنشاء الصندوق الاستثماري التطوعي متعدد الجهات المانحة الخاص بترتيبات الإنذار المبكر بأموال تسونامي في المحيط الهندي وجنوب شرق آسيا، الذي سيساهم في إقامة نظام للإنذار المبكر وبناء قدرة المنطقة على التصدي للكوارث الطبيعية"،

وفي ظل هذه الخلفية، يسرني أن أعرض مشروع القرار A/60/L.20. ونود أن نشكر الوفود التي تتعاون مع الرابطة، وجميع الوفود التي، باشتراكها في تقديم القرار، تنضم إلى الرابطة والبلدان المتأثرة في الإعراب عن مخاوفها واهتمامها فيما يتعلق بهذه المسألة.

ويقترح مشروع القرار أساساً استكمال قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٥٩ المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، بضم فقرات إضافية من البيان المشترك لقادة آسيا وأفريقيا بشأن التسونامي والزلازل وغيرهما من الكوارث الطبيعية، الذي اعتمد في مؤتمر القمة الآسيوي الأفريقي لعام ٢٠٠٥، ومن تقرير الأمين العام عن تعزيز الإغاثة في حالات الطوارئ والإصلاح والتعمير والوقاية في أعقاب الكارثة الناجمة عن أمواج تسونامي التي عصفت بالمحيط الهندي (A/60/86)، وكذا من المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث وغير ذلك من المبادرات.

ويركز القرار المستكمل على سبعة أوجه رئيسية: أولاً، التأكيد مجدداً على التزام رؤساء الدول والحكومات الذي يتجلى في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بالعمل على وجه السرعة على إنشاء نظام للإنذار السريع على نطاق العالم لجميع الكوارث الطبيعية، وذلك بالإضافة إلى القدرات الوطنية والإقليمية القائمة من قبيل شبكة الإنذار بتولد أمواج تسونامي في المحيط الهندي والتخفيف من آثارها المنشأة حديثاً؛ ثانياً، استمرار الدعم والمساهمات السخية من المجتمع الدولي بصفة خاصة بغرض مواصلة الإصلاح وإعادة الإعمار؛ ثالثاً، تعيين الرئيس بيل كليتون مبعوثاً خاصاً للأمين العام للانتعاش من التسونامي والإعراب عن التقدير للجهود التي قام بها المبعوث الخاص؛ رابعاً، إنشاء الاتحاد العالمي للبلدان المتضررة من كارثة تسونامي لمواصلة الإرادة السياسية لدى المجتمع الدولي لدعم جهود الإصلاح وإعادة التعمير والحد من المخاطر في

الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا يزالان من الأهمية. يمكن ولا يمكن الاستغناء عنهما.

بيد أن من دواعي الأسف لوفدي أن هذه المساعدات كانت ولا تزال تقدم في ظل ظروف قاسية، تعزى بصفة رئيسية إلى التدابير القمعية والتقييدية التي تفرضها إسرائيل. ويتفق وفدي مع الملاحظة التي أبديت في الفقرة ٥٨ من التقرير في أن تلك القيود تنتهك مبادئ القانون الدولي الراسخة، وقد أدت إلى زيادة تكاليف العمليات التي تقوم بها الوكالات التنفيذية والتي يتحملها المجتمع الدولي في نهاية المطاف.

وما لم تخفف هذه السياسات والمبادرات بدرجة ملحوظة فإنها ستظل تشكل عوائق خطيرة تحول دون فرص الانتعاش والتنمية لغالبية الفلسطينيين. ونود أن نؤكد مجددا نداءنا لإسرائيل بالسماح بإمكانيات وصول موظفي الوكالات التابعة للأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني في الأراضي المحتلة، لكي يتمكنوا من الاضطلاع بعملهم على نحو فعال. وعلى سبيل الأولوية، يجب أن تخفف إسرائيل القيود وتعمل عن كثب مع الوكالات التابعة للأمم المتحدة والبلدان المانحة والمنظمات الإنسانية لكفالة تنفيذ مشاريع المعونة والتنمية على نحو جيد التوقيت وشامل.

ويود وفدي أيضا أن يجدد ندائه لإسرائيل بالامتنال للفتوى المتعلقة بالجدار الفاصل، التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في تموز/يوليه ٢٠٠٤، ولقرار الجمعية العامة د.١٥/١٠. إن الجدار العازل والنظام المرتبط به أثرا، وسيظلان يؤثران، كما أبرز في الفقرتين ١٣ و ٧٣ من التقرير (A/60/90)، على الحالة الإنسانية وظروف المعيشة الاجتماعية - الاقتصادية للمدن والقرى الفلسطينية المتضررة من تشييده وإكماله. كما أن الجدار العازل والنظام المرتبط به فرضا، وسيظلان يفرضان، مشاكل بالنسبة إلى حرية

وفي الختام، أود أن أعرب عن أن الرابطة تتطلع إلى استمرار الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في تقديم الدعم لهذا القرار الهام وإلى اعتماد القرار بتوافق الآراء.

وأنتقل الآن إلى الجزء التالي من مداخلتي، وهو بيان وطني عن البند الفرعي (د) من بند جدول الأعمال المعنون "تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني".

يود وفدي أن يعرب في البداية عن تقديره للأمين العام لتقريره المقدم في إطار البند ٧٣ (د) من جدول الأعمال، المعنون "تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني"، الوارد في الوثيقة A/60/90.

ويتضح لنا من التقرير أن الحالة الإنسانية وأوضاع المعيشة اليومية والأوضاع الاجتماعية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة لم تتحسن منذ التقرير الماضي. ويتضمن هذا التقرير، وخاصة في الفقرات من ٨ إلى ١٣، نماذج للوصف وأرقاما دامغة ومثيرة للقلق بشأن الحالة المتدهورة. وينبغي أن يهتم المجتمع الدولي بالحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة لأنها موثقة توثيقا جيدا في التقارير الصادرة عن وكالات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا)، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا)، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

وبالنظر إلى الأوضاع السائدة، فإن الدور الذي يؤديه كل من وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومنسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، والبنك الدولي، والمنظمات الإنسانية الأخرى، والجهود التي تبذلها تلك الجهات في تقديم المساعدات الإنسانية والمساعدات العاجلة الضرورية في

الانتباه إلى الحالة الإنسانية في الأرض العربية المحتلة ووجود الأمم المتحدة في المنطقة وتقديم المعلومات عن ذلك.

يجب أن نفهم أن الموارد المالية والمساعدة التقنية الأخرى المتاحة للفلسطينيين لن تتمكن، بحد ذاتها، من حسم الأزمة السياسية التي تؤثر على حياة الفلسطينيين. والحل ما زال يكمن في حث إسرائيل على إنهاء الاحتلال واحترام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ويجب أن نتوصل إلى حل سلمي للصراع استناداً إلى حوار سياسي شامل ومتابعة الالتزامات والتعهدات الخاصة للطرفين. بموجب خارطة الطريق. ويعتبر وفدي فك الارتباط الإسرائيلي من غزة تحركاً إيجابياً يمكنه أن يساهم في السلام والاستقرار والتحسين الاقتصادي في المنطقة.

وفي هذا الصدد، من الحيوي لإسرائيل وفلسطين كليهما أن تبدأ وأن تواصل التنسيق الوثيق ضمن سياق خارطة الطريق. وإن السلام سيظل بعيد المنال ما لم تستعد كل الأطراف المعنية - في المنطقة وفي المجتمع الدولي الأوسع - للاضطلاع بدورها بمسؤولية وبجسنة عالية من الإرادة السياسية لاستتباب سلام طويل الأمد.

السيد نيل (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين بخصوص البند ٧٣ من جدول الأعمال، "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة العنوية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة"، والبند الفرعي (أ) "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ".

لقد شهد العقد الماضي طلباً متزايداً على المساعدة الإنسانية من الأمم المتحدة. وإن التواتر والشدة المتزايدة للكوارث الطبيعية التي أثرت على كل أنحاء المعمورة تقريباً خلال العقد الماضي يظهران، على وجه التحديد، ضعفنا

الحركة وحق الوصول لموظفي وكالات الأمم المتحدة والعمال في المجال الإنساني في اضطلاعهم بأعمالهم في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ويثني وفدي على أداء جميع وكالات الأمم المتحدة وجهودها في تنفيذ برامج لتقديم شتى أنواع المساعدة الاقتصادية والإنسانية والاجتماعية للشعب الفلسطيني والمؤسسات الفلسطينية العامة، كما ذكر بتفصيل كبير، في الفقرات من ١٤ إلى ٥٣ من التقرير. وتتطلب التحديات المتبقية، فضلاً عن المتطلبات الجديدة الظاهرة التي لم يتم الوفاء بها، كما هي موثقة في الفقرات من ٦٧ إلى ٧٤ من التقرير، اهتماماً خاصاً. ونؤمن بأن كل تلك الجهود والبرامج التي حددها وكالات الأمم المتحدة يمكن أن تهيئ، إذا نفذت بنجاح، بيئة يمكن أن تساهم في تحقيق سلام مستدام في المنطقة. وتتطلب كل تلك الجهود والبرامج الموارد المالية وغيرها من الموارد. وإننا نحث مجتمع المانحين الدوليين على أن يواصل إسهامه بسخاء من أجل تلك القضية. أما بالنسبة إلينا، فستواصل ماليزيا حكومة وشعباً تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني، في حدود وسائلنا وقدراتنا المحدودة.

ويسر وفدي أن يلاحظ أن وكالات الأمم المتحدة المعنية والأطراف فيها، وهو أمر طالبت به وفود عديدة في الماضي، قد وضعت وستواصل وضع التدابير اللازمة لمواءمة وتنسيق جهودها وبرامجها للمساعدة الإنسانية والطوارئ، بتنسيق من مكتب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية وبمشاركة من السلطة الفلسطينية.

ويرحب وفدي بافتتاح آلية تنسيق جديدة مشتركة بين الوكالات متصلة بوسائط الإعلام تهدف إلى استعراض

بذلك القدر من الشهرة. وهذا كله يفضي إلى طلب متزايد على الصندوق المركزي المتجدد للطوارئ، الذي يتطلب استعراضا عاجلا إذا ما أريد له أن يحقق مقاصده.

وفي هذا الصدد، نعتقد بأن أحد أهم القرارات التي اتخذها قادتنا في الاجتماع العام الرفيع المستوى هذا العام كان تأييدهم لتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي قدمت إلى الجمعية العامة في تموز/يوليه هذا العام لتحسين التمويل.

يقدم تقرير الأمين العام عن الصندوق المركزي المتجدد للطوارئ، الوارد في الوثيقة A/60/432، بعض التوصيات المفيدة لتحسين أعمال الصندوق. وتؤيد مجموعة الـ ٧٧ والصين توسيع الرصيد الحالي للصندوق من ٥٠ مليون دولار إلى ٥٠٠ مليون دولار، وإدراج عنصر المنح لدعم الاستجابة السريعة. ونعتقد أن هذا سيساهم بقدر كبير في تقديم استجابة أحسن قابلية للتنبؤ بها وحسنة التوقيت لحالات الطوارئ الإنسانية.

ونقدر المساهمات المقدمة من مجتمع المانحين، ونشيد بصورة خاصة بأعضاء الاتحاد الأوروبي، وعلى وجه التحديد المملكة المتحدة، التي قدمت تعهدات بتوسيع الصندوق تتوقع أن يتم الوفاء بها في عام ٢٠٠٦. ويجب أيضا تشجيع الجهات المانحة غير التقليدية، كالقطاع الخاص والبلدان النامية؛ ويطلب لنا بصورة خاصة اتخاذ بعض البلدان النامية خطوات في مجال التعهد بالتزامات.

ونتطلع إلى إجراء مزيد من المناقشات حول أفضل السبل لمواصلة تحسين الآليات المالية القائمة، كعملية النداءات السريعة، فضلا عن إمكان إعادة النظر في تخصيص موارد من الميزانية العادية لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، من أجل مزيد من الاستجابة لطلبات المساعدة الإنسانية مع مراعاة الاحتياجات المرتقبة.

المستمر أمام الظواهر الطبيعية. وكما ذكرتم، السيد الرئيس، في بيانكم الافتتاحي، فقد شهدنا الدمار الذي سببته أمواج تسونامي في جنوب آسيا أواخر شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، والزلازل المدمر الذي ضرب جنوب آسيا في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي، وما سببه من تدمير واسع وخسائر بالأرواح وضرر في باكستان، وموسم الأعاصير الكثيفة والمدمرة عام ٢٠٠٥، التي ألحقت دمارا واسعا في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى ومناطق الساحل الجنوبي للولايات المتحدة.

هذه الحالات تضاف إلى الحالات الطارئة المعقدة الطويلة الأمد، بينما تظهر حالات جديدة نتيجة للصراعات المسلحة، والعديد منها في البلدان النامية. ويتطلب تواتر هذه الحالات الطارئة وطبيعتها المتغيرة ونطاقها استجابة متزايدة من المجتمع الدولي عن طريق إتاحة مزيد من الموارد وتوفير المهارات المطلوبة للحد من الكوارث وإدارتها.

وفي ظل تلك الخلفية، فُرضت تحديات خطيرة على آليات الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية. لذلك فإن ضرورة تعزيز تنسيق الآليات وقدرتها الغوثية في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة، بغية كفالة أن تمنح كل حالات الطوارئ الاهتمام اللازم وأن يستند في تقديم الإمدادات الغوثية إلى مبادئ الحياد والإنسانية والتراخ، تكتسي أهمية قصوى.

إن تناول مسألة قدرة منظومة الأمم المتحدة على التمويل يعد من أبرز الخطوات الحاسمة لتحقيق هدف تحسين قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة في حالات الطوارئ. وإن إمكانية الاعتماد على التمويل والتنبؤ به ضرورية إذا ما أردنا كفالة أن تحظى بالاهتمام ليس فقط حالات الطوارئ الجديدة الواسعة النطاق التي تستحوذ على اهتمام وسائل الإعلام، وإنما أيضا الأزمات الإنسانية الأخرى التي لا تحظى

التأهب للكوارث والاستجابة في حال وقوعها. ونحن نؤيد ذلك، كما نؤيد توصيات التقرير الأخرى.

إننا نقرّ بما للأمم المتحدة من دور ينطوي على تحدٍ في الاستجابة لحالات كوارث معقدة. ويجب أن تكون الجهود المبذولة للاستجابة لهذه الحالات موازنة لضرورة ضمان أمن موظفي منظمات المساعدة الإنسانية وحمايتهم. ومع مراعاة ذلك، نرحب بجهود الأمين العام في مجال تحديد مبادئ توجيهية للبعثات المعقدة، ونكرر في الوقت نفسه التأكيد على ضرورة ضمان تقيّد البعثات الإنسانية بالصكوك القانونية والمبادئ الدولية ذات الصلة بذلك، في إدارة بعثات حفظ السلام المتكاملة، المتعددة الأبعاد.

وننتهز هذه الفرصة أيضا لتهنئكم، سيدي، على ما قدمتم من إسهام خطير قبل سنوات، بصفة غير صفتكم الحالية، في إعداد إطار لأنشطة الأمم المتحدة في مجال المساعدات الإنسانية والغوثية. وهناك إرث هام من تراث مشاركتكم هو القرار ١٨٢/٤٦، الذي يتضمن المبادئ التوجيهية لتعزيز تنسيق مساعدات الأمم المتحدة في حالات الطوارئ. وتؤكد مجموعة الـ ٧٧ والصين اليوم مجددا ما للقرار المذكور من أهمية مركزية.

وأخيرا، ننتهز هذه الفرصة للتعبير عن آيات شكرنا وتقديرنا لوكيل الأمين العام إيغلاند وموظفيه في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، لما بذلوه من جهود فائقة، لا تكلّ في تنسيق الأنشطة الإنسانية باسم الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل جامايكا على ما قاله عن القرار ١٨٢/٤٦ وما يوفره من أساس لعمل الأمم المتحدة الإنساني. واسمحوا لي أيضا بأن أعبر، من كرسي الرئاسة، عن فخري بكون يان إيغلاند في عداد من خلّفوني، في هذه الوظيفة الهامة، والمحبة أحيانا مع الأسف، داخل الأمم المتحدة.

ويقتضي التنسيق الفعّال بين المساعدات الإنسانية ومساعدات الإغاثة في حالات الكوارث التعاون بين جميع المعنيين، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة والآليات الإقليمية فضلا عن الوطنية. ومع الإقرار بدور الأمم المتحدة القيادي في مجال التنسيق، ينبغي مراعاة الدور الذي تؤديه حكومات البلدان في تحديد أولوياتها الوطنية. وضرورة التنسيق على الصعيد الميداني ذات أهمية فائقة. ونرحّب بإعلان وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية في تموز/يوليه عن برنامج لتدريب وبناء قدرات المنسقين المقيمين ومنسقي المساعدات الإنسانية، فضلا عن زيادة مجموعة المرشحين ذوي الخبرة إلى منظومة المنسقين، بما يتيح لهم الاستفادة من احتياطي الخبرة استجابة لأزمات مستجدة.

وتقرر مجموعة الـ ٧٧ والصين أن الدول هي التي تتحمل في المقام الأول المسؤوليات عن تلبية احتياجات مواطنيها في حالات الطوارئ. وفي الوقت نفسه، فإن للتعاون الدولي - لا فيما يتعلق بتوفير التمويل وحسب، بل أيضا من حيث تبادل أفضل الممارسات ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية - أهمية بالغة كذلك. وينبغي أن تشكّل هذه جزءا من مجموعة شاملة من الاستجابة لبُعدي الإغاثة والتنمية في الكوارث الإنسانية.

ويتناول تقرير الأمين العام في الوثيقة A/60/227 مسألة الانتقال من الإغاثة إلى التنمية. ويقدم بعض التوصيات المفيدة، منها وجوب قيام الأمم المتحدة والحكومات المانحة بتعزيز مستوى تأهب البلدان المعرضة لكوارث طبيعية، وخاصة على الصعيد المحلي، بزيادة ملموسة لتمويل أنشطة الاستعداد. ويدعو أيضا الدول الأعضاء إلى العمل بالأولويات المحددة في إطار عمل هايوغو، دعما للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، وأن تدرج - بصورة خاصة - خطوات عملية للحد من الكوارث في استراتيجيات التنمية المستدامة والحد من الفقر، فضلا عن

والقدرة على التنسيق. وكل هذه العناصر يعزز بعضها بعضا ويجب أن يتم السعي إليها معا.

وفي مجال القدرة على التأهب، يقيّم الاتحاد الأوروبي الآليات القائمة، كأفرقة الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق، فضلا عن الفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ؛ لكن الاتحاد الأوروبي يولي أيضا اهتماما بالغاً لإعداد واطراد تدابير الحد من خطر الكوارث والتأهب والقدرة على الاستجابة، على كل صعيد. وما فتئت التجربة تبين أن عددا أكبر من الأرواح يُنقذ في أعقاب كارثة ما، إذا استطاعت أفرقة الاستجابة الانتشار فورا، خاصة على الصعيدين المحلي والدولي. ونقر بأن القدرة على الاستجابة السريعة من قِبَل المجتمع الدولي لا تزال بعيدة المنال للمحتاجين إلى مساعدة عاجلة، ولذلك ندعو إلى زيادة دعم الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى تعزيز استجابتها.

أما القدرة على التمويل، فقد فوّضنا المجلس الاقتصادي والاجتماعي وقادة العالم في اجتماع قمة الأمم المتحدة الذي عُقد في أيلول/سبتمبر - ولاية تحسين الصندوق المركزي المتجدد للطوارئ، القائم حاليا. ونرحّب بتقرير الأمين العام عن الأنماط المقترحة لتعزيز هذا الصندوق، الذي سيمكّن من الاستجابة بصورة أسرع وأشدّ فعالية لحالات الطوارئ الإنسانية، ونرجو أن يدخل حيز التشغيل في مطلع عام ٢٠٠٦. كما أننا نرحب بالتبرعات، من حيث المبدأ، لرفع مستوى الصندوق المركزي المتجدد للطوارئ، وندعو إلى القيام بتبرعات إضافية للصندوق. ومن منظور الاتحاد الأوروبي، من الأساسي أن تعمل هياكل مساهلة الصندوق بأثر رجعي بغية تسهيل تحقيق أحد أهم أهداف رفع مستوى الصندوق المركزي المتجدد للطوارئ - وهو الاستجابة الفورية لاحتياجات إنقاذ الحياة. ومن شأن رفع مستوى الصندوق أن يوفر إضافة مجدية إلى إجراءات الدفع

السير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلّم باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان التي تؤيد هذا البيان.

يود الاتحاد الأوروبي شكر الأمين العام على التقريرين المقدمين للنظر فيهما، في إطار هذا البند. فهما يشبان بوضوح التحديات الكبرى التي واجهتها أوساط المساعدة الإنسانية في العام الماضي، فضلا عن ضرورة تقديم مساعدات إنسانية أشدّ فعالية وأكثر إمكانية للتنبؤ بها. ويود الاتحاد الأوروبي اغتنام هذه الفرصة للتعبير عن تعازيه لجميع الذين تضرروا بطوارئ إنسانية في العام الماضي وتضامنه معهم. ونشكر أيضا جميع موظفي المساعدات الإنسانية على بذل جهود متفانية، لا تكل، لمساعدة ولحماية السكان المعرضين للخطر، مع تعرّضهم في أحيان كثيرة لخطر كبير على حياتهم.

لقد أبرزت أحداث العام الحالي، وآخرها، وأشدّها في باكستان، أهمية زيادة وتحسين قدرتنا على استجابة سريعة وفعالة للكوارث الكبرى. والتحدي الذي يواجهنا جميعا هو اطراد استجابتنا والتزامنا في أعقاب كارثة ما. وفي باكستان، يلتزم الاتحاد الأوروبي بتأييد نداء الأمم المتحدة المتجدد لتقديم المساعدة، للمأساة المستمرة مع دنو فصل الشتاء. وبالمثل، تثبت الأزمات المتعاضمة في أفريقيا الجنوبية - ويشار إليها في معظم الأحيان باسم الخطر المثلث - مرة أخرى الحاجة الماسة إلى تدابير وقاية عاجلة، مع العبرة الواضحة القائلة إن التدخل المبكر أقل تكلفة بكثير من التأخر بالاستجابة بعد تصاعد الاحتياجات والعذاب.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي كل التأييد دعوة الأمين العام في تقريره "في جو من الحرية أفسح" إلى استجابة إنسانية أكثر قابلية للتنبؤ بها، بما في ذلك ترتيبات التأهب والتمويل

فقد ساعدت على تحديد عدد من الفجوات ومواطن الضعف في نظام الاستجابة الدولي، ويسعدنا أنه تجري الآن متابعة التوصيات بنشاط. ويرحب الاتحاد الأوروبي خصوصا بالعمل الجاري لتحديد عطاءات المجموعات أو العطاءات القطاعية. ونحن نؤمن بأن هذا مهم خصوصا في ما يتعلق بضمان القدرة القطاعية والقيادة.

وهناك كذلك عدد من الدروس المستخلصة في استخدام وتنسيق وسائل الدفاع العسكري والمدني. ففي بعض الحالات، يبدو أن الدعم اللوجستي والخبرة المرتبطة بتلك الوسائل لهما قيمة لا تقدر بثمن حين يتعلق الأمر بنقل المساعدة الغوثية والوصول إلى الجماعات البعيدة والضعيفة.

ويقبل الاتحاد الأوروبي تماما الحاجة إلى جعل النظام الإنساني العالمي نظاما يمكن التنبؤ به بشكل أفضل وأكثر فعالية في استجابته، بما في ذلك عبر الدروس المستخلصة وتنفيذ الالتزامات القائمة. غير أن تلك الجهود سوف لن تكون مجدية إذا لم نستطع ضمان احترام أفضل للقانون الإنساني الدولي، وكذلك توفير الوصول الموثوق والحماية للمدنيين ذوي الحاجة والعاملين في مجال المساعدات الإنسانية. وإننا نندد تنديدا قويا بالاعتداء على العاملين في مجال المساعدات الإنسانية وبأعمال العنف التي تستهدفهم، والتي تعرض للخطر، ليس أمنهم فحسب، ولكن كذلك استدامة عمليات الإغاثة. ويجب التحقيق فورا في مثل هذه الأحداث وبفعالية، ويجب تقديم مرتكبي هذه الأفعال إلى العدالة.

وأخيرا، لقد طرحت السنة الماضية خصوصا عدة تحديات على المجتمع الإنساني. ولم نكن دائما على مستوى التحدي. ولهذا فإن علينا أن نواصل بذل الجهود لتحسين قدرة الاستجابة الإنسانية على التنبؤ. وإن الاتحاد الأوروبي عازم على الاضطلاع بدوره لتحقيق هذا الهدف.

ذات المسار السريع، مثل تلك التي يوفرها مكتب المساعدة الإنسانية التابع للجنة الأوروبية.

وإن استمرار عدم توفير التمويل الكافي لبعض حالات الطوارئ، خصوصا في أفريقيا، يبعث على القلق بشكل خاص. ولهذا، فإننا نرحب باقتراح أن يوفر رفع مستوى الصندوق المركزي المتجدد للطوارئ تلبية الاحتياجات الإنسانية الحرجة في حالات الطوارئ التي لا يوفر لها التمويل الكافي.

أما بشأن القدرة على التنسيق، التي غالبا ما تشكل تحديا معقدا، فقد أظهرت الاستجابة إلى الكوارث الأخيرة أن هناك إمكانية للتحسين دائما. وفي هذا السياق، ثمة جانب معين يوليه الاتحاد الأوروبي أهمية خاصة، وهو جودة التنسيق الإنسانيين. كما يجب بذل المزيد من الجهود لتحسين ذلك العمل الحاسم، وخصوصا ما يتعلق بالتدريب والدعم، كما يجب توفير الحوافز الملائمة بغية استجلاب الناس لذلك العمل الحاسم. كما يجب بذل المزيد من الجهود لتحسين جودة عملية النداءات الموحدة للأمم المتحدة. ويجب أن تتضمن العملية تقييما للاحتياجات أكثر شمولية وأحسن تنسيقا، كم يجب تحديد أولويات المشاريع التي يشملها بشكل أفضل.

وبوصفنا حكومات مانحة، نعترف كذلك بالحاجة إلى تعزيز التنسيق في ما بيننا. ولهذا فإننا ملتزمون بمبادرة المنح الإنسانية السليمة. فهي توفر فرصة لا نظير لها لتعزيز التجديد والممارسة الجيدة للطريقة التي توفر بها المساعدة ولتعزيز إمكانية التنبؤ لدى التمويل الإنساني وكفائته ومرونته.

كما أن الدروس المستخلصة جزء مهم لضمان استجابة أكثر فعالية ويمكن التنبؤ بها. ويرحب الاتحاد الأوروبي، في هذا الصدد، باستعراض الاستجابة الإنسانية.

أدائهم الممتاز لحد الآن، نعتزف بالمهمة الصعبة التي أنيطت بهم ونعتزم الاستمرار في دعم تلك الإدارة.

ونشير إلى قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦، المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، الذي ورد فيه ما يلي:

”ينبغي أن تكمل المساعدة الغوثية الدولية الجهود الوطنية لتحسين قدرات البلدان النامية على التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية على نحو سريع وفعال ومواجهة كل حالات الطوارئ بكفاءة. وينبغي أن تعزز الأمم المتحدة جهودها الرامية إلى مساعدة البلدان النامية على تعزيز قدرتها على الاستجابة للكوارث على الصعيدين الوطني والإقليمي حسب الاقتضاء“ (القرار ١٨٢/٤٦، الفقرة ١٨).

ويسر الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية أن وكالات الأمم المتحدة كانت توفر على الدوام المساعدة الضرورية على مدى السنين وعلينا أن نشيد خصوصا ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منطقة المحيط الهادئ على دعمه الممتاز. إلا أنه، بالنظر إلى الحجم المتزايد للكوارث في المنطقة وتكرارها، نقر بالحاجة إلى المزيد من التعاون مع الوكالات الإقليمية الأخرى.

وقد صمم اجتماع مؤتمر القمة لعام ٢٠٠٥ على التنفيذ الكامل لإعلان هيوغو وإطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥، اللذين اعتمدا في المؤتمر العالمي بشأن الحد من الكوارث، وخصوصا الالتزامات المتصلة بتقديم المساعدة إلى البلدان النامية المعرضة للكوارث الطبيعية والدول المنكوبة بالكوارث التي تمر بمرحلة انتقالية صوب الانتعاش المادي والاجتماعي والاقتصادي المستدام، وإلى أنشطة الحد من المخاطر في مرحلة الانتعاش بعد وقوع الكوارث وإلى

السيدة راوز (غرينادا) (تكلمت بالانكليزية):

أتشرف بالتكلم نيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية التي هي أعضاء في الأمم المتحدة بشأن البند ٧٣ (أ) من جدول الأعمال، ”تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ“.

يود أعضاء الجماعة الكاريبية أن يؤيدوا البيان الذي ألقاه ممثل جامايكا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين بخصوص هذا البند من جدول الأعمال.

لقد كان رؤساء الدول والحكومات، خلال اجتماع القمة العالمي عام ٢٠٠٥ متفقين بشأن دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين. وقد ذكرنا بأن المشاكل التي يواجهها العالم قد تضاعفت، بما في ذلك الكوارث الطبيعية. كما طلب منا كذلك أن نسعى إلى إيجاد طرق جديدة ومبتكرة للتصدي لهذه المشاكل، ولهذا فإننا نرحب بتقارير الأمين العام بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

نود أن نشير بصفة خاصة إلى تقرير الأمين العام A/60/432، بشأن تحسين الصندوق المركزي المتجدد للطوارئ، ولا سيما الدعوة إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية الحرجة في حالات الطوارئ التي لا يوفر لها التمويل الكافي. وإننا نشيد بالاقترح الذي قدمه السيد يان إغلاند، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ بإعادة تسمية الصندوق بعد رفع مستواه ليصبح اسمه الصندوق المركزي للاستجابة في حالات الطوارئ. إننا نؤيد الجهود المبذولة في مجال تخفيف وطأة الكوارث الطبيعية تأييدا تاما، وخصوصا على ضوء الاتجاهات العالمية الأخيرة. وبإشادتنا بمنسق الإغاثة في حالات الطوارئ وموظفيه على

إننا نجد أنفسنا في وضع فريد. فيلإ جانب حجمنا، فإن الغالبية العظمى من دول جزرية، وتمثل منطقة كثيرا ما تحل بها الكوارث الناجمة عن الرياح، والمياه أو غيرها من قوى الطبيعة الأخرى التي تهدد وجودنا ذاته. ومن ثم فإننا نوجه نداء رسميا إلى أعضاء هذه الهيئة لكي يضعوا أيديهم في أيدينا ويعملوا معنا من أجل التوصل إلى حلول تستهدف التخفيف من الآثار الناجمة عن هذه الكوارث التي لا سبيل أمامنا للهرب منها. والدول الجزرية الصغيرة النامية تتعرض باستمرار لخطر النسيان في وسائط الإعلام، وبالتالي، النسيان من المجتمع الدولي، لأن حجمنا لا يجتذب الاهتمام الكافي. وعندما ضرب الإعصار إيفان غرينادا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، كانت الجزيرة بأسرها، التي تبلغ مساحتها ٣٤٤ كيلومترا مربعا، وبسكانها البالغ عددهم ١٠٠ ٠٠٠، هي التي تكبدت الأضرار. لقد تضرر الجميع. ونحن ندرك تماما أن الاستعداد ضروري. ولكن ما دمنا لا نستطيع منع وقوع الكارثة أو التنبؤ بحجمها، فإن عملية الإغاثة تكتسب إذن أهمية لا يعلو عليها شيء.

وإدارة الأزمة عبارة عن مجموعة من الإجراءات المعقدة، وقد أنشئت في معظم البلدان وكالة وطنية لإدارة الأزمات، وفي بعض الأحيان يتجاوز حجم الأزمة إلى حد بعيد قدرات تلك البلدان - نظرا لحالة الشلل الواضحة التي تعقب الكوارث. ولذلك فإننا نرحب بالتدخل المباشر من وكالات الأمم المتحدة عندما يطلب منها ذلك للمساعدة في مثل هذه الحالات.

وتود الجماعة الكاريبية أن تشيد بتلك الدول التي تعهدت بتقديم تبرعات للصندوق وتشجع الدول التي يمكنها الانضمام إلى قائمة المتبرعين على أن تفعل ذلك. ونحن شاكرون أيضا للبلدان التي اتخذت خطوة ملموسة من أجل تخفيف حدة الكارثة ونعمل مع الجماعة الكاريبية في هذا الصدد. ويسعد الجماعة أن تقدم دعمها للصندوق المطور

عمليات إعادة التأهيل. وعلينا الآن ضمان ترجمة هذا التصميم إلى أفعال.

ويبين تقرير الصندوق المركزي المتجدد للطوارئ بوضوح أن النداءات الموحدة والعاجلة كانت غير كافية في الاستجابة لاحتياجات مختلف الأزمات وحالات الطوارئ. ويجب أن يكون بوسع هذه الآلية أن تصرف الأموال بشكل سريع وشفاف بهدف إنقاذ الأرواح وتوفير الإغاثة الإنسانية الفورية.

ومن الواضح بالنسبة لهذه الهيئة أنه، في المستقبل القريب، سيكون المطلوب هيئة الموارد من أجل توفير الإغاثة بسرعة، وأنه سيكون إذاً من الضروري إيجاد، لا مصدرا للتمويل المتوفر على وجه السرعة فحسب، ولكن كذلك الآليات المناسبة لضمان حصول الدول المنكوبة بالكوارث على تلك الأموال بشكل فوري.

وقد لاحظت الجماعة الكاريبية بأسف الاستجابة الضعيفة للنداءات التي تلت الكوارث التي وقعت في منطقة البحر الكاريبي، مثلما حصل في غرينادا وغيانا، اللتين أثر التدمير على اقتصادهما بشدة. ويحزنني القول إنه لحد الآن، لم يتم الوفاء إلا بنسبة ضئيلة من التعهدات.

وقد أكدت الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، في مختلف مؤتمرات القمة العالمية والمؤتمرات الأخرى، على الحاجة إلى معاملة الدول الجزرية الصغيرة معاملة تفضيلية خاصة، ويرجع ذلك، إلى حد كبير، إلى ضعف حالتنا إزاء الكوارث الطبيعية. وقد أشار الأمين العام في تقريره المعنون "في جو من الحرية أفسح" أيضا إلى التحديات البيئية والإنمائية التي تواجهها في شكل تغير في المناخ، معترفا بأن أكثر البلدان عرضة للخطر تشمل الدول الجزرية الصغيرة النامية.

إنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة، ولكننا نرى بوضوح أيضا مجالات يمكن فيها للمجتمع الدولي أن يحسن استجابته الجماعية.

في السنة الماضية، واجهنا تحديات هائلة. فالصراعات المدنية الطويلة الأمد قد تسببت في بعض أكبر حالات التشريد الإجباري في العصور الحديثة. وكان للكوارث الطبيعية أيضا تأثير مدمر اتخذ أبعادا استثنائية. وقد ضرب موسم الأعاصير في هذا العام بلدي بشدة. وإنني أشكر الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على ما قدّمناه من تبرعات سخية لجهود الإغاثة في الولايات الجنوبية الشرقية المطلة على الخليج.

لقد تمكن المجتمع الدولي، بقيادة الأمم المتحدة، من مواجهة كثير من التحديات في السنة الماضية. ولكن الاحتياجات الإنسانية ما برحت تتطلب منا أن نستجمع إرادتنا الجماعية وقدرتنا لتوفير استجابة أكثر فعالية وكفاءة، سواء على مستوى الإدارة أو على المستوى التقني. وقد دارت مناقشات كثيرة، في سياق الإطار الأوسع لإصلاح الأمم المتحدة، بشأن السبل اللازمة لتحسين منظومة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية. وتؤيد الولايات المتحدة توفير استجابة أقوى وأكثر فعالية للأزمات الإنسانية.

وقد تابعنا باهتمام الاقتراح الداعي إلى تحسين الصندوق المتجدد المركزي للطوارئ. ونرى أن وجود مورد مركزي متاح للتمويل السريع من شأنه أن يساعد على التصدي الفعال للاحتياجات العاجلة في حالات الطوارئ المدمرة والأزمات السريعة التدهور. وإننا نتطلع إلى مزيد من المناقشات بشأن الطرائق العملية لإدارة الصندوق المعزز المتجدد المركزي للطوارئ وبشأن كيفية ربط الصندوق بالمبادرات الأخرى، مثل عملية النداء الموحد المشترك والجهود المبذولة لتوحيد منهجيات التقييم. وينبغي أن يكون

وأن تؤيد إضافة مرفق للمنح بمبلغ ٤٥٠ مليون دولار، بهدف أن يكون إجمالي تمويله بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار، لكي يبدأ العمل بها في بداية عام ٢٠٠٦. ونؤيد أيضا إنشاء فريق استشاري مكون من ١٢ خبيراً، يمثل مجتمع المانحين بصورة واسعة، علاوة على خبراء تقنيين من البلدان المتأثرة بالكوارث. وفي اعتقادنا أن ذلك التشكيل من شأنه أن يسهم في إيجاد نهج أكثر توازناً وفي التوصل إلى نتائج أفضل.

إننا نؤيد ضرورة توفر الشفافية والوضوح في الصندوق وخضوعه للمساءلة، والمشاركة الفعالة والتوجيه من جانب الجمعية العامة، وعقد مشاورات سنوية للمانحين الأعضاء في الصندوق المتجدد المركزي للطوارئ بهدف تزويد الشركاء ذوي الصلة بالمعلومات المستجدة ومن أجل إجراء الاستعراض اللازم. ونحن واثقون بأن الصندوق بعد تنشيطه مجدداً سيصبح قادراً على توفير استجابة أكثر فعالية وفي حينها لحالات الطوارئ الإنسانية بفضل الدعم القوي المخلص من جانب الدول الأعضاء.

وختاماً، إن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية قد عقدت العزم على العمل بشكل وثيق مع منسق الإغاثة في حالات الطوارئ ووكالات الأمم المتحدة الأخرى لضمان نجاح هذا المشروع الجديد بغية تقوية تنسيق المساعدة الإنسانية للإغاثة في حالات الكوارث.

السيد سيف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام على تقاريره الوافية بشأن المساعدة الإنسانية. فهذه التقارير تساعدنا على أن نظل متنبهين إلى الاحتياجات المستمرة للمساعدة واستكشاف الكيفية التي تتمكن من خلالها منظومة الأمم المتحدة من العمل بشكل أفضل لتلبية تلك الاحتياجات. وتسلم الولايات المتحدة، كمتبرع بارز للعمل الإنساني ومشارك فيه في جميع أنحاء العالم، بتحقيق كثير من النجاحات في مجال

بمقدورنا معاً، تعزيز الاستجابة الدولية لتلبية الاحتياجات في تلك القطاعات الحساسة.

وربما كانت أشد تلك الاحتياجات إلحاحاً، هي حماية الأشخاص المتضررين بالكوارث الطبيعية والنزاعات المدنية، التي غالباً ما تعاني الإغفال دون وجود قيادة مناسبة. وإننا نؤيد وجود قيادة للأمم المتحدة أكثر تماسكاً في هذا المجال. وتشكل الحماية مسألة معقدة وتشمل طائفة من مكاتب الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى، وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والمنظمات غير الحكومية. وفي إطار الأمم المتحدة، نرى أن التحسينات الأخيرة للنهج التعاوني تقوي الإطار الذي تُعالج من خلاله احتياجات المساعدة والحماية المتعلقة بالمشردين داخلياً، ونحث وكالات الأمم المتحدة على بذل مزيد من الجهود لتحقيق ذلك الهدف.

وترتبط القدرة على توفير المساعدة للسكان المتأثرين ارتباطاً وثيقاً أيضاً بسلامة العاملين في مجال الإغاثة. وستبدو المبادرات التي تستهدف تعزيز آليات التمويل وتوضيح الأدوار القيادية بلا معنى إذا عجزنا عن ضمان الأمن الأساسي للعاملين في المجال الإنساني. وتحث الولايات المتحدة الجهود التي يبذلها العاملون في المجال الإنساني في جميع أنحاء العالم وتسلم بأن عملهم اليومي يوفر الإغاثة والأمل لملايين المحتاجين في العالم.

يجب علينا أن نبذل كل ما في وسعنا كي نضمن للعاملين في مجال المساعدة الإنسانية القدرة على مواصلة عملهم الذي لا يُقدر بثمن من دون أن يصبحوا ضحايا للصراعات أو أهدافاً لها. وفي الأشهر القليلة الماضية، تعرّض عاملون في المساعدة الإنسانية لهجمات مباشرة في دارفور وفي شمالي أوغندا. وهذا أمر لا يمكن التغاضي عنه. والولايات المتحدة ملتزمة بتعزيز أمن وسلامة العاملين في مجال المساعدة

نُهج الإصلاح في المجال الإنساني شاملاً، يشمل فوائد الصندوق المتجدد المركزي للطوارئ إلى جانب المبادرات التي تستهدف توسيع قاعدة المانحين وكفالة موارد إضافية طوعية وتقوية نظم الإنذار المبكر، ودعم القدرة على الاستجابة وتعزيز تنسيق كل الجهود الرامية إلى الإغاثة من الكوارث وتخفيفها.

إن الموارد المالية ذات أهمية جوهرية لمعالجة الاحتياجات الإنسانية، ولكن الاستجابة الفعالة تتطلب وجود عاملين ميدانيين في المجال الإنساني لديهم القدرة على اتخاذ القرارات الصعبة، وعلى تنسيق العناصر الفاعلة المتعددة وضمان وصول المعونة إلى من هم في أمس الحاجة إليها. وفضلاً عن ذلك، فإن العاملين في الشؤون الإنسانية يعملون في بيئات زاهرة بالتحديات، ومنها صعوبة الوصول، وعدم الأمان، وصعوبة الحصول على اللوجستيات. وتقتضي هذه العقبات أن نستعد لحالات الطوارئ المتوقعة قبل أن تبدأ من خلال تدريب العاملين، وزيادة قدرة الوكالات على استيعاب التمويل الإضافي، وتجهيز الذين يقومون بالاستجابات على نحو أفضل حتى يتمكنوا من العمل في البيئات الصعبة.

وثمة درس واضح تعلّمناه من خبرة السنة الماضية هو أنه يتعين على الأمم المتحدة أن تكون قادرة على الانتقال إلى حالة الطوارئ بسلاسة وكفاءة لدى تدهور الحالة. وينبغي أن تكون شتى عناصر التشغيل التابعة للأمم المتحدة قادرة على تنفيذ أنشطة الإغاثة على وجه السرعة.

ونحن جميعاً نتابع بنفس الاهتمام المناقشات الأخيرة الدائرة بشأن تعزيز قدرة الأمم المتحدة على القيادة في قطاعات معينة للأنشطة الإنسانية - وهي قطاعات عانت تاريخياً من التنسيق والتوجيه المخصصين لمهمة وفترة محدوتين. وإننا نحث الجهود الأولية المبذولة في هذا المجال، ونعتقد، أن

الصندوق العام للأونروا لدعم برامجها التربوية والصحية والتشغيلية التي يستفيد منها ٤,٢ مليون لاجئ فلسطيني.

إضافة إلى ذلك، قدمنا مساعدات اقتصادية تبلغ أكثر من ١,٧ مليار دولار أمريكي منذ عام ١٩٩٣، من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وتدير الوكالة ستة برامج لفائدة الفلسطينيين وهي: تشجيع الإصلاح الديمقراطي، والبنية التحتية ومصادر المياه، وتنشيط القطاع الخاص، والخدمات الاجتماعية، والصحة والتدريب، والتعليم العالي. وتشجع الولايات المتحدة البلدان الأخرى، لا سيما بلدان المنطقة، على زيادة مساهمتها في الميزانية الأساسية للأونروا وفي تلبية الاحتياجات الإنسانية والاقتصادية لتلك المنطقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أريد بصفة خاصة أن ألفت انتباه الجمعية إلى العمل الهام الذي تقوم به اللجنة السادسة بشأن سلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية. وأتمنى أن ننهي المناقشات قريباً، وأن نبعث من خلال ذلك برسالة قوية عن أهمية ضمان أمن وسلامة الموظفين الذين يخدمون الشعوب في جميع أنحاء العالم.

السيد أوزاوا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): تعتقد اليابان أن جهودنا الرامية إلى تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث بحاجة إلى نهج كلي وشامل. وترتيبات التمويل جزء هام من المسألة، لكن ينبغي لنا أن نضع هذا الأمر في منظور الصورة الشاملة.

ونحنى الأمين العام بتقريره الشجاع عن تحسين الصندوق المتجدد المركزي للطوارئ (A/60/87). ونثني أيضاً على جهود وكيل الأمين العام جان إغلند في شرح تفاصيل الاقتراح في مناقشاته مع كل المجموعات الإقليمية. وفي جوهر الأمر، يقدم الاقتراح الحجج لإحداث تحول جذري

الإنسانية، ونحن نرى أن التدابير التي اتخذتها الجمعية العامة تمثل خطوات هامة في تمكين موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من الموظفين العاملين في مجال المساعدة الإنسانية من الاستمرار في عملهم البالغ الأهمية.

وأود أن أعبر عن تقديرنا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية - الذي سبق لكم، سيدي الرئيس، أن توليتم إدارته بطريقة ممتازة، وهو الآن بقيادة وكيل الأمين العام جان إغلند - وللوكالات الإنسانية الأخرى التابعة للأمم المتحدة، ولرفقائنا من الدول الأعضاء على سعيهم الدؤوب لتحقيق تحسينات في تنسيق المساعدة الإنسانية. وبينما نستمر في تلك المناقشات، يجب ألا نعالج عناصر معينة من عناصر إصلاح العمل الإنساني بمعزل عن غيرها. إذ أن عناصره تشكل مجموعة متكاملة تساعد على ضمان تخصيص الموارد وفقاً لتقديرات صارمة لتحديد الاحتياجات والأولويات.

ونؤكد من جديد دعمنا للمبادئ الأساسية المتمثلة في الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال، التي توفر الأساس اللازم للعمل الإنساني الدولي والتي يجب أن تستمر في توجيه جهودنا، لا سيما ونحن نسعى جاهدين إلى التصدي لسلسلة التحديات التي تواجهنا اليوم. وينبغي ألا تغيب تلك القيم البسيطة والعميقة في الوقت نفسه عن بالنا أثناء سعيها معاً إلى تعزيز المساعدة الإنسانية بغية تقديم العون إلى ملايين الناس المحتاجين في جميع أنحاء المعمورة.

إن الولايات المتحدة أكبر جهة مانحة واحدة في دعم البرامج الإنسانية وبرامج التنمية التي يستفيد منها الشعب الفلسطيني. وإذ نعمل في هذا الصدد في إطار منظومة الأمم المتحدة، بلغت مساهمتنا المالية الكبيرة في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ١٠٨ ملايين دولار أمريكي عام ٢٠٠٥. ومنذ عام ١٩٩٨، ساهمنا بمبلغ ٥٨٨ مليون دولار أمريكي في

”استعراض الاستجابة الإنسانية“ بشأن سد تلك الفجوات في الترتيبات القائمة حيث لا تزال المسؤولية عن بعض القطاعات الحيوية للمساعدة الإنسانية والحماية غير واضحة.

وفي الوقت نفسه، يتطلب الاقتراح المتعلق بقيادة المجموعة يتطلب مناقشات شاملة بين الجهات الإنسانية الفاعلة بما فيها المنظمات غير الحكومية، وكذلك من مجالس الإدارة في كل الكيانات المعنية بالشؤون الإنسانية، لا سيما فيما يتعلق بأثر الاقتراحات على ولايتها الأساسية. ونأمل في إبقاء الدول الأعضاء على علم بهذا الشأن من خلال المشاورات التي تجري في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. ونرى أن من المهم أيضاً تعزيز دور منسقي الشؤون الإنسانية، وفي الوقت نفسه إبراز وجهات نظر العاملين في المساعدة الإنسانية على نحو تام، لا سيما العاملين في الميدان.

وتعتقد اليابان أن العمل مع الجهات المانحة الناشئة، ومع القطاع الخاص، بحاجة إلى المزيد من التعزيز بهدف توسيع الموارد المالية المتوفرة للمساعدة الإنسانية. ونحتاج إلى تدعيم التوجه الإيجابي الملحوظ في الاستجابة في حالي كارثة تسونامي التي ألمت بالمحيط الهندي وزلزال باكستان بتشجيع حوار أوثق مع المساهمين الذين كانوا عادة خارج دائرة العمل الإنساني. وفي هذا الصدد، قد يكون من المجدي النظر في عقد جلسات إحاطة إعلامية بشكل علني تكون مفتوحة لجميع الدول الأعضاء في حالة حدوث أزمة إنسانية كبرى، وربما في استخدام إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

أخيراً وليس آخراً، تود اليابان أن تؤكد على أهمية الوقاية من الكوارث والاستعداد لمواجهةها قبل وقوعها، لا سيما في سياق الكوارث الطبيعية. ويحثنا إعلان هيوغو وإطار عمل هيوغو، اللذان اعتمدا في يناير من هذا العام، على إدراج تخفيف حدة الأخطار في استراتيجيات الإنعاش

في الصندوق المتحد المركز للطروري. ونحن لسنا مستعدين لتقديم تعهدات بشأن الصندوق بعد إصلاحه، لكننا نتفهم النوايا الحسنة وراء هذه الأفكار ونرى في الاقتراح بعض الميزات. وستستمر اليابان في المشاركة بجدية في المناقشات المقبلة بشأن ذلك الموضوع.

وتعتقد اليابان أن الإصلاح ضروري أيضاً في مجالات تقييم الاحتياجات والاستراتيجية المشتركة للمساعدة الإنسانية. ومن دون إحراز تقدم على هاتين الجبهتين، لا يمكن في الواقع حدوث استجابة فعالة، حتى لو توفر ما يكفي من موارد مالية ومن قدرة على المساعدة.

وما أزمة الغذاء التي تعاني منها النيجر إلا مثال حي على ذلك. فقد تفاقم مشكلة نقص التمويل بفعل التوتر بين أهداف السياسة الإنمائية من جهة ومتطلبات المساعدة الإنسانية من جهة أخرى. وأعاق ذلك التوتر التوزيع المجاني للغذاء بسبب الخوف من تشويه الاقتصاد المحلي.

وقد ناقشنا مراراً الفجوة بين أعمال الإغاثة الطارئة والتنمية. ونعتقد أن هذا قد لا يكون تسلسلاً خطياً للأحداث. وحتى في الحالات التي تكون فيها الجهود منصبة على التنمية على المدى الطويل، قد نحتاج أحياناً إلى الإغاثة الطارئة، كما رأينا في حالة القرن الأفريقي. ونرحب بالحوار المكثف بين الجهات الفاعلة في مجالي المساعدة الإنسانية والتنمية بشأن ضمان تقييم الاحتياجات في الوقت المناسب وتحقيق استراتيجية مشتركة للمساعدة الإنسانية. بالإضافة إلى ذلك، وبغية تقييم الاحتياجات على نحو دقيق، من الضروري ضمان مشاركة جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية.

وتولي اليابان أهمية كبيرة لتحسين آلية التنسيق، لا سيما فيما يتعلق بالنقاش الدائر بشأن قيادة المجموعة وتعزيز دور منسقي الشؤون الإنسانية. ونرحب بتوصيات

الراهن، الذي يقوض ما للبلدان من قدرات على التصدي فوراً للتحديات الكبرى التي تطرحها آثار الكوارث الطبيعية.

ولذلك، كان لا بد من أن يلازم المساعدات الإنسانية التزام جدّي غير مشروط بالنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلدان النامية. وبدون ذلك، لن تفيد التبرعات المقدمة للمساعدة الإنسانية - التي يجب ألا تكون محددة التخصيص - إلا لتقويض الموارد الموجهة إلى التعاون الدولي من أجل التنمية.

وتقتضي الأوضاع الراهنة أن يحظى الانتقال من الإغاثة إلى التنمية بما يستحقه من اهتمام. وسيكون من الضروري أن يبدل المجتمع الدولي جهوداً جبارة لتمكين البلدان الآخذة بالتعافي من الضرر الذي تسببت به كوارث طبيعية من استئناف خططها الوطنية المرسومة لنمو اقتصادي تتوفر له أسباب البقاء، ومن مواصلة التقدم في سبيل التنمية المستدامة، التي ستدّر الموارد اللازمة للتصدي، على المدى البعيد، لعواقب الزلازل.

وفي ذلك الصدد، سيكون من الأمور الحاسمة اتخاذ تدابير ترمي إلى إعادة القيام بأنشطة اجتماعية - اقتصادية في المجتمعات المتضررة، من قبيل إلغاء الديون الخارجية أو التخفيف منها إلى حد بعيد أو إعادة جدولتها، مما يتيح للبلدان المدينة فترة سماح تساعد على تسريع جهودها في مجال الإغاثة وإعادة الإعمار والتنمية؛ وتحقيق الاشتراك في الجهود ما بين مصادر مالية إضافية مختلفة للبلدان المنكوبة، بما في ذلك المنظمات المالية الدولية، ولا سيما البنك الدولي؛ ومنح تسهيلات تجارية ومعاملات تجارية تفضيلية مؤقتة لمنتجات وطنية معينة - وخاصة لمنتجات المناطق المتضررة بالكوارث - وذلك للمساعدة على إعادة بناء قدراتها الإنتاجية وانتعاش العمل فيها. ويمكن اتخاذ إجراءات أخرى عن طريق اليونسيف واليونسكو وغيرهما من الهيئات

وفي الاستراتيجيات الإنمائية بعد الكوارث. ويمكن أن يؤدي تخصيص مبالغ أصغر نسبياً للوقاية من الكوارث والاستعداد لمواجهةها قبل وقوعها إلى إنقاذ الأرواح البشرية والممتلكات.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن تقدير حكومي العميق لجميع العاملين في مجال المساعدة الإنسانية، لا سيما الموجودين في الميدان لمساعدة المحتاجين في ظل ظروف صعبة.

السيد أموروس نونيز (كوبا) (تكلم بالإسبانية):

في البداية، تؤيد كوبا البيان الذي أدلى به وفد جامايكا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ولدى النظر في المسائل المتعلقة بالمساعدة الإنسانية، على مر السنين، أعطيت الأولوية لحالات الطوارئ المعقدة، فيما اعتبرت الكوارث الطبيعية ذات أهمية ثانوية. وكان على شعوب مختلف البلدان الشقيقة في حوض المحيط الهندي أن تعاني من كارثة ذات أبعاد هائلة قبل أن تبدأ إعادة تقييم عمل الأمم المتحدة في هذا المجال.

إن تأثير موسم الأعاصير الراهن في حوض البحر الكاريبي وخليج المكسيك وأمريكا الوسطى، وآثار آخر زلزال في جنوب آسيا يقتضيان تغييراً جذرياً في طريقة تخطيط وتنسيق المساعدات الإنسانية في منظومة الأمم المتحدة. وفي كنف هذه الظروف، يجب أن نؤكد من جديد صلاح مبادئ الإنسانية والحياة وعدم التحيز، التي نص عليها قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦.

ومع أن غضب الطبيعة لا يميز بين بلدان نامية وبلدان متقدمة النمو، تعكس عواقب سلسلة الكوارث الطبيعية في السنوات الأخيرة، كما لم تعكس في السابق، صورة الأزمة الخطيرة الكامنة وراء جدول الأعمال الدولي للتنمية المستدامة - وهي أزمة تواجهها بلدان العالم الثالث. ونحن نقاسي آفات الظروف الجائرة الناتجة من النظام الدولي

وتخفيف الآلام ومكافحة تفشي الأوبئة وإسداء الخدمات الصحية الأساسية للذين فقدوا كل شيء ويعانون من آثار الإهمال الرهيبة. وسيكون جزاؤهم الوحيد العودة إلى ديارهم شاعرين بالرضا لأنهم قاموا بواجبهم. ولن يطلبوا الشهرة العابثة التي توفرها تغطية كبريات وسائل الإعلام لما فعلوه. وقد لا يحصلون لا على جوائز ولا على أكاليل الغار لما بذلوه من جهود إنسانية؛ فليس هذا ما يلتمسون. وحسبهم امتنان الذين سيشفون أو يُنقذون.

وينبغي أن يكون تضامن كوبا الإيثاري - وهي بلد صغير من بلدان العالم الثالث، مفروض عليه حصار - مثلاً يستحث دولاً أخرى فاحشة الغنى والهيئات المالية الدولية على تقديم المعونة اللازمة إلى الذين قست الطبيعة بأذيتها لهم. إنه يمكن فعل ذلك؛ وآلام الضحايا صورة مناقضة لألوف المليارات من الدولارات التي تُهدر سنوياً على جميع أنواع الأسلحة.

إننا بحاجة إلى تعبئة مستمرة، إلى روح حقيقية من التضامن الإنساني وإلى التزام سياسي لحل المشاكل الأساسية التي تغذي قوى الكوارث الطبيعية، التي لا كايح لها. وإلى أن يتم ذلك، ستكون جهود مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية تُبذل عبثاً.

السيد الشامي (الإمارات العربية المتحدة): سيدي الرئيس، استمحو لي في البداية بأن أعبر لكم، باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة، عن بالغ الشكر على جهودكم الطيبة في إدارة أعمال هذه الدورة. ولا يفوتني هنا أن أعرب عن تقديرنا لمعالي الأمين العام على تقاريره القيّمة بشأن هذا البند. كما أود أن أؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جامايكا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

بعد الكوارث الطبيعية غير المسبوقة التي شهدتها العالم مؤخراً وحجم الدمار والموت الذي جلبته على بلدان

والوكالات وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، لمساعدة الأطفال المتضررين بكارثة لا سيما اليتامى منهم، بغية دعم نموهم الجسدي والذهني.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد لويزاغا (باراغواي).

إن تعاضم الآثار السلبية للكوارث الطبيعية يقتضي تعزيز أنشطة الوقاية والتخفيف والتأهب الوطنية وتنفيذ الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي الثاني المعني بالحد من الكوارث، الذي عُقد هذا العام في اليابان. غير أنه يجب أيضاً تعزيز آليات التعاون الدولية. والمقاساة التي تمت معاناتها نتيجة الأعاصير التي عصفت ببلدان حوض البحر الكاريبي تثبت ذلك.

إن المساعدات المقدمة تضامناً مع مَنْ يحتاج إليها هي من الأركان الأساسية لسياسة بلدنا الخارجية، وقد استمر برنامج تعاوننا أكثر من ٤٠ عاماً. ومن هذا المنطلق، وبسبب تأثير الإعصار كاترينا، تم إنشاء فريق هنري ريف الدولي للطوارئ، المكون من أطباء مختصين بمجالات الكوارث والأوبئة الخطيرة، في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وسيقدم أعضاؤه المساعدة إلى السكان الذين يطلبونها، لا في حالات الكوارث الطبيعية وحسب، بل في غيرها أيضاً من حالات الطوارئ، كتفشي الأوبئة، أو الإسهام على الصعيد العالمي في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد سافر أعضاء فريق هنري ريف فعلاً إلى باكستان، لتقديم العون الطبي لضحايا الزلزال فيها، وإلى غواتيمالا، لضحايا الإعصار ستان.

وعلاوة على ذلك، سينضم اختصاصيون كوبيون عمّا قريب إلى فريق الأمم المتحدة للتقييم والتنسيق في حالات الكوارث. وستسهم كوبا باختصاصيين ومهندسين يرفدون بما لكوبا من خبرة وطنية في مجال المساعدة وجهود المعونة في حالات الطوارئ وبعض الأطباء لإنقاذ الأرواح

والطويلة الأمد في كافة أرجاء العالم، بما فيها التبرع لهيئات الأمم المتحدة المعنية بالمساعدات الإنسانية والأنشطة الإنمائية، فضلاً عن المساعدات المباشرة المالية والعينية للدول المتضررة من الكوارث الطبيعية ومن الصراعات المسلحة، والمساهمة في عمليات الإغاثة وإعادة البناء.

وقد بلغت التبرعات المالية التي قدمتها دولة الإمارات العربية المتحدة خلال العامين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ أكثر من ٥٠٠ مليون دولار ساهمت بها الدولة وهيئة الهلال الأحمر الإماراتية في إعادة إعمار أفغانستان والعراق وبعض مدن فلسطين المحتلة وإنجاز المرحلة الخامسة من برنامج التضامن الإماراتي لإزالة الألغام من جنوب لبنان في أيار/مايو ٢٠٠٤، حيث تمت إزالة ٨٢٩ ٦١ لغماً من مساحة ٤ ملايين متر مربع، بالإضافة إلى المساعدات الممنوحة لضحايا الكوارث الطبيعية في إيران وبلدان جنوب شرق آسيا المتضررة من التسونامي وإعصار كاترينا في الولايات المتحدة الأمريكية؛ والزلازل الذي حدث مؤخراً في الهند وباكستان. كما حرصت الدولة على تقديم المساعدات الإنمائية المباشرة للدول النامية من خلال العديد من الأجهزة الوطنية، وعلى رأسها صندوق أبو ظبي للتنمية، الذي بلغ حجم ما قدمه من مساعدات مالية منذ إنشائه حوالي ٥ بليون دولار إلى ٥٦ دولة في شكل قروض ميسرة ومنح مالية.

وتساهم هيئة الهلال الأحمر الإماراتية، أكبر المؤسسات الخيرية غير الحكومية في البلاد، بجزء كبير من المساعدات الغوثية والمعونات الخارجية، حيث بلغت مساهمتها خلال عام ٢٠٠٤ حوالي ٣٤٠ مليون درهم أي ما يعادل ١٠٠ مليون دولار استفادت منها ٩٥ دولة، بما فيها البلدان المتأثرة بالصراعات أو الخارجة منها، هذا بالإضافة إلى ما خصصته الهيئة لإعادة إعمار بعض المدن في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث بلغت قيمة المشاريع التي أنجزتها فيها ١٢٢ مليون دولار.

نامية وأخرى متقدمة النمو، على السواء، تأكدت لنا بما لا شك فيه، حقيقتان واضحتان: أولاًهما أن الدول النامية غير مؤهلة لمواجهة الكوارث الطبيعية، وبالتالي فإنها تتضرر بصورة مفاجئة وتتعاوى ببطء شديد. وثانيتهما أن بلدان العالم، مهما تفاوتت قدراتها، هي بحاجة بعضها إلى بعض، وأن التعاون الدولي هو الحل الأنسب والملاذ الآمن من المخاطر التي تهدد حياة البشر، سواء كانت كوارث طبيعية أو نزاعات وصراعات بين الأفراد أو الدول. ومن هذا المنطلق، نشيد بالجهود التي تقوم بها الأمم المتحدة وسائر العاملين في مجال الإغاثة والمساعدات في حالات الطوارئ، سواء في المقر أو في مواقع الأحداث ونعرب عن تقديرنا لها، ونؤكد على أهمية دور الأمم المتحدة الأساسي في تعزيز وتنسيق المساعدات الإنسانية والغوثية الطارئة والطويلة المدى للبلدان المتضررة. كما نؤكد على ضرورة تنفيذ توصيات المؤتمرات الدولية المعنية بالتنسيق الدولي لمواجهة الكوارث والداعية إلى تطبيق استراتيجية دولية للتعامل مع الكوارث الطبيعية في كافة المراحل بدءاً بالإنذار المبكر ومروراً بمرحلة الإغاثة ووصولاً إلى مراحل إعادة البناء ثم التنمية، بما في ذلك اتخاذ التدابير اللازمة لمساعدة الدول الفقيرة على بناء قدراتها المؤسسية لمواجهة الكوارث الطبيعية وتداعيات الحروب.

وفي هذا الصدد، نحب بالدول المانحة والمؤسسات المالية الدولية أن تزيد من إسهاماتها لتمويل أنشطة الإغاثة والمساعدات الإنسانية انطلاقاً من حس التضامن الإنساني الدولي وتطبيقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة. كما نشدد على أهمية حل النزاعات بين الدول والقضاء على أسباب الصراعات المسلحة، لما جلبته من كوارث إنسانية على الشعوب، من خلال تعزيز سيادة ودور الشرعية الدولية.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة أحد أكثر البلدان مساهمة في التبرعات والمعونات الغوثية وفي الجهود الدولية والإقليمية في مجال المساعدات الإنسانية الغوثية الطارئة

عن سياسات الإغلاق والحصار، والتوقف عن تشييد الجدار التوسعي غير القانوني، وتفكيك ما شُيّد منه امتثالا لقرارات الشرعية الدولية ومبادئ القانون الإنساني الدولي، بما فيها اتفاقية جنيف الرابعة وصكوك حقوق الإنسان، والانسحاب الكامل من الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧، عملا بالقرارات الدولية ذات الصلة. كما نحث الدول المانحة والمنظمات المالية الدولية على مواصلة تقديم المساعدات اللازمة إلى الشعب الفلسطيني إلى أن يتم تحرير أراضيه وإنشاء دولته المستقلة، فلسطين، وعاصمتها القدس الشريف.

السيدة سميت (أستراليا) (تكلمت بالانكليزية): أود في البداية أن أبدأ بتقديم تعازي الحكومة الأسترالية لمن تضرروا من جراء الزلزال الذي ضرب جنوب آسيا، وخصوصا في باكستان.

إن زلزال جنوب آسيا هو آخر كارثة في سلسلة الكوارث الطبيعية الخطيرة والمدمرة، بما في ذلك أمواج تسونامي التي عصفت بالحيط الهندي والأعاصير والزوابع العديدة. وأستراليا، بوصفها بلدا معرضاً للكوارث الطبيعية، تدرك تمام الإدراك التهديد الذي تشكله، وأهمية التخفيف من آثار الكوارث والتأهب لها. وإن كان عام ٢٠٠٥ قد علّم العالم شيئا، فإن التخفيف من آثار الكوارث والتأهب لحالات الطوارئ يجب أن يشكل أولوية قصوى وأن يدرج في التخطيط الإنمائي.

وخلال السنة التي انقضت منذ اجتمعنا آخر مرة لمناقشة العمل الإنساني، بينما كان هناك دمار واسع النطاق وخسائر كبيرة في الأرواح، كانت هناك أيضا قصص نجاة ومقاومة لا تصدّق. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لكي نهني المجتمع الإنساني الدولي بالجهود التي بذلها للتصدي للتحديات غير المسبوقة التي واجهها خلال الإثني عشر شهرا الماضية. ويشمل ذلك على وجه الخصوص تقدير أستراليا للسلطات

ودعماً منها للجهود الدولية في تنسيق المساعدات الإنسانية والغوثية في العالم، أنشأنا مدينة دبي للإغاثة لتوفير التسهيلات والخدمات المتكاملة للمنظمات الإنسانية المحلية والدولية، حيث تم مؤخرا افتتاح مستودع لمواد المساعدات الإنسانية في دبي لتخزين مواد الإغاثة الأمريكية المجهزة مسبقا لتسريع وصولها إلى المناطق المحتاجة.

لقد توقع المجتمع الدولي أن يؤدي انسحاب إسرائيل من غزة وإحلالها لبعض المستوطنات في شمال الضفة الغربية إلى تحسين الأوضاع الإنسانية المأساوية للفلسطينيين في تلك المناطق، إلا أنه بعد مرور أكثر من شهرين على الانسحاب، ازدادت أوضاع الفلسطينيين تفاقماً وبؤسا، نظرا لاستمرار سيطرة قوات الاحتلال الإسرائيلية على المعابر الحدودية والتجارية للمناطق الفلسطينية، ومواصلتها تطبيق سياسات الإغلاق التعسفية وتقييد الحركة، بالإضافة إلى اعتداءاتها المستمرة على الأرواح والممتلكات وممارسة سياسات العقاب الجماعي والإعدام خارج نطاق القانون، حيث قارب عدد القتلى من المدنيين الأبرياء أربعة آلاف شخص وأصيب عشرات الآلاف بإعاقات جسدية. كما ترتب على مواصلة إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، تشييد جدار العزل التوسعي ومصادرة الأراضي الزراعية وتدمير آبار المياه، زيادة أعداد المشردين داخليا وتكبّد الاقتصاد الفلسطيني خسائر فادحة أدت إلى ارتفاع نسبة من يعيشون تحت مستوى خط الفقر إلى أكثر من ثلثي السكان وانتشار أمراض سوء التغذية بين نسبة عالية من الأطفال.

وكما تؤكد التقارير الدولية، لا تكفي المساعدات الإنسانية الدولية للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة لرفع معاناتهم، ما لم يتم إنهاء الاحتلال الإسرائيلي بصورة كاملة وإنشاء دولة فلسطين المستقلة المتكاملة القادرة على البقاء. وعليه، فإننا نطالب المجتمع الدولي بمجدها بإلزام إسرائيل بالوقف الفوري لاعتداءاتها على المدنيين، والكفّ

وفي إطار رئاسة روسيا لمجموعة الثمانية في عام ٢٠٠٦، فإنها تنوي إيلاء الاهتمام لهذه المسألة بشكل مستمر.

وفي أعقاب الكوارث التي سببتها الظواهر الطبيعية الخطيرة التي شهدناها هذا العام وفي العام الماضي، بات من الواضح أن ثمة حاجة إلى خطوات عملية لتعزيز القدرة على الاستجابة للكوارث، حتى يمكننا، وبناء على طلب الحكومات، أن نبدأ بسرعة في القيام بعملية إنسانية في أي بقعة من العالم بقدرة الإدارة السليمة، وعلى أساس تقييم أولي شامل للاحتياجات واستخدام أحدث التكنولوجيات والخدمات في هذا المجال.

وبغية أداء هذه المهمة بفعالية، ينبغي للدول الأعضاء تحسين آليات التنسيق الإنساني على كل المستويات. ونرى أن تعيين منسق إنساني للأمم المتحدة أو منسق مقيم بصلاحيات ملائمة للتنسيق بين الوكالات الإنسانية العاملة في الميدان سيوفر استجابة إنسانية أفضل. ومع ذلك، نعتقد أن هذا العمل لن يتصف بالفعالية إلا إذا كانت هناك شراكة قوية بين الفريق القطري للأمم المتحدة والحكومة المضيفة. ونفس الشيء ينسحب أيضاً على بناء السلام وإعادة التأهيل بعد الصراع، حيث يكون دور المنسقين الإنسانيين والمنسقين المقيمين قد أعيد تقييمه. وتعيين أولئك المنسقين في العمليات المتعددة الأبعاد لحفظ السلام بوصفهم نواباً للممثلين الخاصين للأمين العام في الميدان يمكن أن يعزز فعالية وسلاسة الانتقال من عملية للمساعدة الإنسانية إلى الأنشطة الإنمائية، التي نراها ضمناً لنجاح كل الجهود المتصلة بالأنشطة الإنسانية الدولية، وبناء السلام بعد الصراع وإرساء الأساس لتنمية اجتماعية - اقتصادية ديناميكية.

وهذه الإجراءات لا يمكن أن تتخذ من دون تغيير للتوجهات إزاء مسألة تمويل الأنشطة الإنسانية الدولية. والوصول المستقر إلى الموارد المالية ضروري للاستجابة

الوطنية التي عملت بشجاعة من أجل إعادة بناء مجتمعاتها وإعادة الكرامة الإنسانية والتخفيف من معاناة شعوبها. وإننا نعتقد أن هذا يشدد على أهمية بناء القدرات الوطنية في إطار المنظومة الإنسانية.

وما فتئت أستراليا تقوم بدورها في الاستجابة الإنسانية. إذ نقدم دعماً سريعاً وسخياً للناجين من الأزمات والكوارث، في منطقتنا وعلى مستوى العالم. وقدمت أستراليا مؤخراً مساعدة إلى باكستان، كما استجبنا في وقت سابق من هذه السنة بسرعة لكارثة أمواج سونامي في المحيط الهندي.

وفي أماكن أخرى، قدمنا كذلك المساعدة في إطار الاستجابة للأزمات المزمنة في أفريقيا، بما في ذلك في السودان والنيجر وملاوي والجنوب الأفريقي على نطاق أوسع.

أخيراً، أود أن أؤكد على مسألة هامة، وهي الانتقال من تقديم الدعم في حالات الطوارئ إلى التنمية. فلا يمكن التهوين من شأن تحديات هذه المرحلة، كما شهدنا في أعقاب سونامي. والتنسيق والقدرة والتمويل عناصر مهمة أيضاً خلال هذه الفترة، ويجب أن نعمل جميعاً يداً بيد للتأكد من أن إدارة الانتقال ستتم بنفس فعالية تقديم المساعدة في حالات الطوارئ.

السيد شولكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم

بالروسية): هذا العام له طابعه الخاص بالنسبة للمجتمع الإنساني الدولي. ونحن نوشك على اتخاذ قرارات ينبغي أن تحسن الآليات والأدوات القائمة للتعاون الإنساني الدولي تحسناً نوعياً. وبعد انقضاء أكثر من عقد، ها نحن مرة أخرى نخلص إلى استنتاج أن ثمة حاجة إلى إجراءات إضافية عالمية الطابع لتعزيز هذا العمل.

وبصورة خاصة، فإننا نناقش جانباً مهماً من التعاون الدولي، أي الصحة والآثار الوبائية المترتبة على الكوارث.

الأولية في اهتماماته للمبادئ الأساسية لتقديم المساعدة الإنسانية - أي الإنسانية والتزاهة والحياد، وكذلك الاستقلال. وينطبق هذا بالكامل على التحديات الماثلة في جدول أعمال مجتمع العمل الإنساني. ولا يمكننا أن نسمح بظهور حالات من شأها تقويض ثقة الدول الأعضاء بهذه المبادئ.

وفي الوقت الحالي يزداد وضوح الحاجة إلى التنبؤ بحالات الطوارئ وإلى التأهب للكوارث. ونحن هنا نؤيد التدابير الرامية إلى تعزيز آليات التخطيط لحالات الطوارئ الناجمة عن الكوارث والتعامل معها. ودعوا إلى إنشاء أنظمة وطنية أقوى للإنذار المبكر ولتقييم الخسائر والحد من الآثار الناجمة عن الكوارث، وكذلك إلى المزيد من التعاون الدولي في هذا المجال. ولقد نقشت كل هذه التدابير في مؤتمر هيغو العالمي المعني بالحد من الكوارث الذي عقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

ونحن ندعم العمل الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية من أجل إنشاء نظام إقليمي للإنذار المبكر من السونامي في المحيط الهندي. وننظر إلى هذا النظام بوصفه مرحلة هامة في إنشاء نظام عالمي للإنذار المبكر من الكوارث. وبالتالي نتطلع إلى المؤتمر الدولي الثالث للإنذار المبكر الذي سيعقد في بون في آذار/مارس العام المقبل.

ولقد عرض ممثل بيلاروس هذا الصباح مشروع قرار لمناقشته في الجمعية بشأن تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها (A/60/L.19). وبعد مرور قرابة ٢٠ عاما على وقوع تلك المأساة، ما زالت المشكلة تَورقنا بشدة، لأن الآثار الناجمة عن الكارثة ما زالت تؤثر سلبا في صحة البشر وفي البيئة وتعيق انتظام التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في

الإنسانية السليمة والسريعة، وللتعامل بصورة فعالة وفي الوقت المناسب مع عواقب حالات الطوارئ المعقدة. وهنا، نتفق مع الأمين العام في تقييمه، إذ يرى أن النظام الحالي لتقييم الأنشطة الإنسانية وضع بعض القيود على قدرة المنظمات الإنسانية على تعبئة الموارد التي تحتاج إليها بسرعة. فتحديد مصدر التمويل الإنساني يمكن التنبؤ به هو مما نحتاج إليه لضمان تقديم المساعدة في الوقت المناسب إلى من يحتاجون إليها. ومع أننا ما زلنا نعتبر أن عملية النداءات الموحدة فيما بين الوكالات هي الآلية الرئيسية لتعبئة الموارد المالية، فإننا نوافق على أن هذه الأهداف يمكن تحقيقها من خلال إعادة تنظيم الصندوق المركزي المتجدد للطوارئ، بإضافة مكون المنح.

ونؤيد المعايير الرئيسية لإعادة تنظيم الصندوق وأهدافه، المتمثلة في تسهيل الاستجابة السريعة لاحتياجات البشر في المراحل المبكرة للعمليات الإنسانية وإيلاء اهتمام خاص لما يسمى بالحالات الطارئة المنسية أو المنقوصة التمويل بشكل مزمن. ونوافق على نهج مرحلي لإعادة تنظيم هذا الصندوق.

ولكن، بغية إضفاء درجة من الاستقلالية لعمل هذا الصندوق بعد إعادة تنظيمه ولكامل الآلية الإنسانية العالمية، نرى أنه من الأهمية بمكان أن يكون لدينا معايير يستند إليها هذا العمل، آخذين في الاعتبار أننا نتكلم عن تغييرات أساسية في مهامه. وبناء عليه نرى أن مما له أهمية استثنائية الاتفاق على هذه المعايير في إطار عملية حكومية دولية مفتوحة العضوية. فمن شأن ذلك أن يعطي شرعية أكبر للأنشطة المستقبلية في مجال الإدارة التنفيذية للصندوق.

إن الأمم المتحدة ومكتبها لتنسيق الشؤون الإنسانية يؤيدان دورا أساسيا في جهود تعزيز التعاون الدولي في المجال الإنساني. ونرى أنه ينبغي لهذا المكتب أن يواصل إعطاء

الإغاثي، الذي تولى في العام الماضي مهام تنسيق التعاون الدولي في هذا المجال. ونعرب عن الامتنان لقيادة البرنامج على المستوى الرفيع من التفاعل في تحقيق أهدافنا المشتركة لتحسين معيشة سكان الأراضي المتضررة.

كما نود أن نقول من هذا المنبر إننا نؤيد مشروع القرارين الآخرين، المشروع المتعلق بتعزيز الإغاثة في حالات الطوارئ والإصلاح والتعمير والوقاية في أعقاب الكارثة الناجمة عن الزلزال الذي عصفت بجنوب آسيا (A/60/L.18)، والآخر في أعقاب الكارثة الناجمة عن أمواج سونامي التي عصفت بالخليط الهندي (A/60/L.20). والاتحاد الروسي من مقدمي كلا المشروعين، ونأمل أن تؤيد جميع الوفود كل مشاريع القرارات الثلاثة، قيد النظر حاليا.

السيد لطيف (ملديف) (تكلم بالانكليزية): إن وتيرة وحجم الكوارث الطبيعية التي تحدث في كل أنحاء العالم يتزايدان بمعدل مثير للقلق. وتشهد على هذه الحقيقة الكوارث التي وقعت في العام الماضي وحده. فقد نجم عن هذه الكوارث دمار لا يُوصف وخسائر فادحة في الأرواح البشرية والممتلكات. والمعاناة والآلام التي خلّفتها وراءها جسيمة وطويلة الأجل. والأعباء التي فرضتها على الأفراد والمجتمعات والبلدان ضخمة، والتحديات على الصُّعد الوطنية والدولية هائلة.

إن الكوارث الطبيعية لا تعرف حدودا. فهي تضر على نحو عشوائي بالفقير في الجنوب والغني في الشمال على حد سواء. ويعاني ملايين البشر في كل أنحاء العالم من الأحوال المناخية القاسية، التي تسبب اليأس والمعاناة. ولكن مستوى التنمية في بلد يؤثر في مدى قدرته على تحمل هذه المعاناة. فالبلدان الصغيرة والأقل نمواً، مثل بلدي، تعاني بدرجة أكبر نظراً لضعف بنيتها التحتية ومحدودية مواردها وعدم قدرتها على التعافي.

المناطق المتضررة من الاتحاد الروسي وأوكرانيا وبيلاروس. وأحد العناصر الأساسية في سياسة الحكومة الروسية فيما يتعلق بتشيرنوبيل هو الإدراج المستمر لعنصر الإشعاع في الأنشطة الرامية إلى ضمان الانتعاش الكامل للمناطق المتضررة، والتي تجاوزت تكلفتها في بلدنا وحده خلال هذه الأعوام خمسة بلايين دولار.

وقد أثمر هذا العمل نتائج. والتركيز الرئيسي الآن على إعادة التأهيل الاجتماعي والنفسي للسكان وإرساء أساس متين للتنمية المستدامة في المناطق المتضررة. والأساس العلمي الراسخ لاستراتيجية إعادة التأهيل أمر هام للتعامل بنجاح مع الآثار الناجمة عن الكارثة. ويسعدنا أن تكون تجربتنا في هذا المضمار متسقة مع نتائج المنتديات العلمية الموثوق بها. وينطبق هذا قبل كل شيء على نتائج منتدى تشيرنوبيل، الذي انعقد في فيينا في أيلول/سبتمبر الماضي تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن الواضح أن توصيات المنتدى ستكون مفيدة جدا لنا. ولكني أود أن أشدد على أن العمل الجاري لاختبار وتنسيق نتائج البحوث العلمية سيظل أيضا ذا أهمية في المستقبل.

إن التعاون الدولي بشأن تشيرنوبيل متعدد الجوانب، وكانت له أهمية عملية كبيرة طوال كل هذه الأعوام. ونحن سعداء بالاهتمام الذي يوليه المجتمع الدولي لهذه المشكلة من خلال إجراء الاتصالات العلمية وتوفير المساعدة في مجال الصحة العامة والدعم الذي تلقيناه لجهودنا من أجل إعادة تأهيل زراعتنا وإنشاء شبكات لتبادل المعلومات. وسنعتبر اعتماد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء دليلاً على تضامن المجتمع الدولي مع أعمال البلدان المتضررة واستعداده للاستمرار في إيلاء تشيرنوبيل الاهتمام الدولي اللازم.

وُيُنَاط تقليدياً في هذا المجال دور تحفيزي وتنسيقي خاص بالأمم المتحدة، وخاصة برنامج الأمم المتحدة

دولار مقدر للبرنامج، لا يزال يتعين التبرع بحوالي ثلث المبلغ تقريبا. وينبغي ملاحظة أن ملديف هي البلد الوحيد الذي يشهد فجوة التبرعات غير المعلنة لخطط الانتعاش من كارثة سونامي. ولئن كنا نعرب عن تقديرنا الصادق لشركائنا الإنمائيين ولسائر المجتمع الدولي على أكبر مساهمة سخية قدموها لنا بالفعل، فإننا نود أن ناشد المجتمع الدولي تقديم المزيد من المساعدة بغية معاونتنا على سد هذه الفجوة التمويلية في أقرب وقت ممكن.

إن اقتصادنا، الذي ظل ينمو بمتوسط ٧ في المائة سنويا خلال العقدين الماضيين، يتوقع أن يسجل الآن معدلا سلبيا للنمو بنسبة تتراوح بين ٣ و ٤ في المائة هذا العام. وتؤدي زيادة أسعار النفط والنفقات غير المنظورة المتصلة بكارثة سونامي وحالات نقص العائدات من قطاع السياحة إلى إنشاء ضغوط مالية كبيرة وشديدة على نحو منذر بالخطر. وكنتيجة مباشرة لذلك، نواجه الآن، للمرة الأولى في تاريخنا، أزمة مالية حادة ونضطر إلى مناشدة دعم الميزانية من شركائنا وأصدقائنا. وتشكل هذه المساعدة إضافة إلى التمويل الذي نتطلبه لجهودنا للإنعاش وإعادة التعمير.

ويتطلب التصدي للتحديات التي أطلقت لها العنان الكوارث الطبيعية المذهلة الأبعاد أن يتخذ المجتمع الدولي إجراء عاجلا وحسن التوقيت وذا نطاق مذهب أيضا. ونرى أن التحول من الاستجابة للطوارئ في حالات الكوارث إلى المزيد من المنع التفاعلي لوقوع الكوارث، والحد من خطر الكوارث وتخفيف حدتها، يشكل مفتاح النجاح. ويلزم تطوير نهج أكثر شمولاً وتنسيقاً تجاه إدارة الكوارث. وينبغي أن تصبح إدارة خطر الكوارث، بدلا من المسائل الإنسانية المخصصة، جزءا لا يتجزأ من سياساتنا الإنمائية الطويلة الأجل. ونعتقد أن التنفيذ الكامل لإعلان هيوغو وإطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٥ يسهم في تحقيق تلك الغاية.

ورغم أن فقدان الأرواح ونطاق التدمير في بلدي في أعقاب سونامي المحيط الهندي كانا صغيرين من الناحية الكمية مقارنة بالبلدان الأخرى المتضررة من الكارثة، بات الآن واضحا أن تأثير السونامي على ملديف من الناحية الاقتصادية والنسبية كان أسوأ بكثير، والسبب الرئيسي لذلك القاعدة الاقتصادية المحدودة للبلد. فلقد دمر أكثر من ٦٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بالكامل، وتعطلت الآن حركة تقدم التنمية - التي كان نعمة خلال العقدين الماضيين. وما زال أكثر من ٧ في المائة من السكان مشردين داخليا، بينما يحتاج ثلث إجمالي السكان إلى المساعدة. وهناك ١٢ جزيرة تحتاج إلى إعادة توطين كاملة، بينما تتعين إعادة بناء الهياكل الأساسية الاجتماعية - الاقتصادية في أكثر من ربع الجزر المأهولة.

وبينما تقترب من الذكرى السنوية الأولى لكارثة السونامي، لم تتحسن حالة البلد. ومن الواضح الآن أن الأمر سيستغرق وقتا حتى يستعيد البلد مستوى التقدم الإنمائي الذي كان يتمتع به قبل أن تحل به الكارثة.

ولا تزال إعادة توطين الجماعات المشردة وإعادة تأهيلها مهمة عويصة. ويقتضي توفير المأوى الدائم وإعادة بناء سبل كسب المعيشة إجراء مشاورات مجتمعية متأنية بغية تفادي أي إعادة توطين إجبارية. وما انفك هذا الأمر يشكل احد الأسباب الهامة لإبطاء خطى تنفيذ البرنامج. وفي الوقت نفسه، تثبت قدرات الحكومة، بسبب الموارد البشرية المحدودة المتاحة، فضلا عن الصعوبات السوقية للنقل بين الجزر، أنها أيضا تشكل عقبات رئيسية في تنفيذ برنامج الإنعاش وإعادة التعمير. وبالتالي يشكل التدريب السليم وتقديم المساعدة التقنية في بناء القدرات المحلية الآن أولوية بالنسبة لنا.

كما أن هناك فجوة رئيسية للتمويل في إنعاشنا الوطني وبرنامج إعادة التعمير. ومن إجمالي مبلغ ٤٧٠ مليون

إن المبعوث الخاص للأمين العام للانتعاش من سونامي، فخامة السيد وليام جيفرسون كلينتون، وفريقه المقتدر حققوا تعزيزا تمس الحاجة إليه لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى مساعدة البلدان التي تضررت من كارثة سونامي. ونشكر الرئيس كلينتون شكرا صادقا على التزامه الثابت بهذه القضية.

وتشكل الشفافية والتنسيق السليم والمساءلة أمورا حاسمة لإحراز نتائج أفضل وأسرع. وفي هذا الصدد، يشعر بلدي بضرورة بالبحر حيل العمل الذي يقوم به الاتحاد العالمي للبلدان المتضررة من كارثة سونامي، الذي أنشأه المبعوث الخاص الرئيس كلينتون. ونؤمن بان هذه الأداة الهامة ستساعد على استمرار الإرادة السياسية للمجتمع الدولي لدعم الإصلاح المتوسط والطويل الأجل وإعادة التعمير وجهود الحد من خطر الكوارث التي تبذلها البلدان المتضررة. كما نشعر بالسرور لنظام التعقب المالي، المعروف بقاعدة بيانات المساعدة الإنمائية، القائم الآن في المنطقة، بما في ذلك ملديف. ونحن مقتنعون بان هذا النظام سيكفل الشفافية المالية والمساءلة اللتين تمس الحاجة إليهما ويعزز ثقة مجتمع المانحين والمساهمين الخاصين.

والجهود الدولية لتقديم المساعدة الإنسانية وإدارة خطر الكوارث يلزم أن تستكمل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وفي وسع التعاون الإقليمي أن يضطلع بدور هام في هذا الصدد. ويسرنا أن نلاحظ انه في منطقة جنوب آسيا، التي شهدت اثنتين من أسوأ الكوارث الطبيعية التي وقعت في العالم في ظرف عشرة أشهر، أبرز مؤتمر القمة الثالث عشر لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا للتعاون الإقليمي، الذي اختتم أمس في دكا أهمية التعاون في التأهب للكوارث وإدارة الكوارث، وقرر أن ينشئ في الهند مركزا إقليميا لإدارة الكوارث. ونؤمن بان هذا المركز سيعزز الثقة

كما أننا نناشد المجتمع الدولي بذل كل الجهود لضمان إنشاء نظام للإنذار المبكر بشأن أمواج سونامي في المحيط الهندي، فضلا عن نظام الإنذار المبكر بشأن الأخطار المتعددة على نطاق العالم، في اقرب وقت ممكن. ويعلن بلدي، ملديف، استعداداه لبذل أقصى ما في وسعه لجعل هذا الأمر واقعا، لأننا نؤمن بان مثل ذلك النظام لا يمكن من إنقاذ الأرواح في تلك الكوارث فحسب، بل يساعد أيضا اقتصادات مثل اقتصادنا، التي تعول على السياحة لبقائها، على تعزيز الثقة بالصناعة.

ولا يمكن المبالغة في تأكيد الدور المحوري الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تقديم المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث. وكان البرنامج السريع الذي أطلقتته الأمم المتحدة في أعقاب الكوارث الطبيعية التي وقعت العام الماضي، وخاصة كارثة سونامي التي عصفت بالمحيط الهندي، برنامجا مهما للغاية وجديرا بالكثير من الثناء والاعتراف والإعجاب. ويجدر بالذكر الدور الحاسم الذي يضطلع به الأمين العام، كوفي عنان، ووكيل الأمين العام ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ يان إغلند، وموظفوه المخلصون في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

ونؤمن بان زيادة تعزيز قدرات المنظمة على الاستجابة السريعة ينبغي أن تشكل أولوية للمجتمع الدولي. ولا يمكن تأمين القدرة على الاستجابة بسرعة وبفعالية إلا بإنشاء نظام ذي عدد كاف من الموظفين وجيد التمويل والتجهيز. وفي هذا الصدد، تؤيد ملديف تأييدا تاما اقتراح الأمين العام بتحسين الصندوق المركزي المتجدد للطوارئ، نظرا لأننا نؤمن بإيماننا صادقا بأن من شأن الاقتراح أن يسهم بشكل إضافي في تعزيز قدرات المنظمة في التنسيق والاستجابة الإنسانية.

إن لدى البشرية الطاقة والقدرة على الحد من الكوارث الطبيعية والسيطرة عليها ومنع حدوثها. ومن المفارقات أن لها القدرة أيضا على إحداث الكوارث. والأداة التي تلزمنا للحد من الكوارث وإدارتها ومنعها هي الإرادة السياسية. ولو أننا فقط استطعنا الوفاء بالتزامنا بحماية البيئة العالمية وحفظها، وتحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر والقضاء عليه، وهو التزام تعهدنا جميعا به في مختلف مؤتمرات القمة والمؤتمرات خلال العقد الماضي، فإن ذلك في رأينا من شأنه أن يحدث فارقا هائلا في الواقع.

السيد باو ونلونغ (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يعرب عن تقديره للأمين العام للتقارير التي قدمها في إطار البند الحالي من جدول الأعمال. ونعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلت به جاميكا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وهنا أود أن أبدي ثلاث نقاط فيما يتعلق بهذا البند من جدول الأعمال.

أولا، فيما يتعلق بتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة، أصابت العالم بشكل متواتر كوارث طبيعية كبرى، فأزهقت كارثة تسونامي المحيط الهندي والزلازل الكبير الذي وقع مؤخرا في جنوب آسيا أرواح مئات الآلاف من الناس ونجم عنهما خسائر هائلة لكثير من البلدان. إضافة إلى ذلك، تسببت الفيضانات والأعاصير والزوابع الثلجية وأسراب الجراد وموجات الجفاف التي حدثت حول العالم في دمار واسع النطاق وفقدان مئات الملايين من البشر لمصادر أرزاقهم. وأدى تواتر حدوث الكوارث الطبيعية لزيادة الطلب على المساعدات الإنسانية التي يقدمها المجتمع الدولي مما سبب ضغطا شديدا على قدرة نظام الأمم المتحدة لتقديم المساعدات الإنسانية.

بالمنطقة ويساعد على تحقيق الإنشاء العاجل لنظام للإنذار المبكر. ونعرب عن الشكر للحكومة الهندية على اتخاذها للمبادرة.

وخلال العقدتين الماضيتين، حولت حكومة ملديف وشعبها الجتهد في العمل، عن طريق أكثر مساعدة سخية من المجتمع الدولي، ملديف إلى بلد نشط. وكما يدرك الأعضاء، قبل فترة قصيرة لا تتجاوز ستة أيام من وقوع كارثة سونامي، قررت الجمعية العامة إخراج ملديف من قائمة أقل البلدان نموا، بالدرجة الأولى على أساس أداء البلد في التنمية. وفي ذلك الوقت، كان الناتج المحلي الإجمالي للبلد ينمو بمعدل متميز وبدا مستقبلا واعد جدا. كما كنا ضمن البلدان القليلة التي تمضي في سبيلها إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

ولكن، مع الدمار الذي سببته كارثة سونامي، أصبحت حالتنا كئيبة جدا. وبدلا من المضي في عملية الانتقال السلس بعد إخراجنا من قائمة أقل البلدان نموا، فإننا الآن مقيدون بشكل كامل في المهمة الهائلة للانتعاش وإعادة التعمير. ليس أمامنا خيار. ومع أنه يصعب تحديد إطار زمني دقيق يستلزم الأمر التقيد به للوصول إلى مستويات ما قبل التسونامي، نؤكد للمجتمع الدولي أننا بمساعدته السخية نتعافى ونسترد أنفاسنا من هذه الكارثة في أقصر وقت ممكن ونمضي في عملية الخروج منها على النحو الموصى به.

ومن دواعي اغتباطنا الشديد أن المجتمع الدولي قد سمع صرختنا طلبا للمعونة، ووافق على أن يؤجل بدء الفترة الانتقالية السلسلة لمدة ثلاث سنوات، نعتقد أنها مدة معقولة. ونفهم أن الجمعية العامة ستتخذ قريبا القرار الرسمي في هذا الصدد. ونعرب مخلصين عن شكرنا للمجتمع الدولي وللأعضاء هنا على ما أبدوه نحونا من الفهم والتضامن.

على وجه السرعة لحالات الطوارئ. كما أن عملية النداء الموحد كانت ولا تزال آلية فعالة من آليات وكالات المساعدة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة للتمويل والتخطيط. بيد أن التمويل الذي يتم توفيره من خلال هذه القناة آخذ في التناقص بشكل مطرد في الأعوام الأخيرة، مما أعاق بشدة جهود الإغاثة والإنعاش وإعادة الإعمار في البلدان المتأثرة بالكوارث. وهنا، يود الوفد الصيني أن يناشد البلدان المانحة التي لديها الإمكانيات لذلك أن تظهر السخاء وتتيح مزيدا من الموارد لأغراض المساعدات الإنسانية للبلدان النامية المتضررة من الكوارث، وخاصة أقل البلدان نموا.

وتشكل التوصيات التي يقترحها الأمين العام في تقريره (A/60/432) بشأن استكمال الصندوق المركزي المتجدد للطوارئ جزءا هاما لا يتجزأ من برنامج الإصلاح لعمليات تقديم المساعدات الإنسانية، وهي تتسم بأهمية أكيدة لمواصلة تعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجال التنسيق والاستجابة فيما يتعلق بالإغاثة الإنسانية.

أما فيما يتعلق بالصندوق المركزي للاستجابة في حالات الطوارئ، فيلزم توفير مزيد من التفاصيل فيما يتعلق بحجم التمويل في عنصر المنح، والتوصيات بشأن تسهيلات إعطاء القروض والمنح، وتشغيل الصندوق، فضلا عن إجراءات إدارته وتنظيمه. ومن المهم للغاية أن تبدي جميع البلدان دعمها في هذا الصدد، ونرجو أن يتمكن هذا الصندوق من خلال الجهود المشتركة من بدء العمل سريعا وأن يحقق النتائج المنتظرة منه.

ثالثا، يعد تعزيز التعاون على الصعيدين الدولي والإقليمي وسيلة فعالة للتصدي للكوارث الطبيعية. وينبغي للمجتمع الدولي لدى تقديمه المساعدة للبلدان المتأثرة أن يراعي أيضا قدرتها على التعامل مع الكوارث الطبيعية. ومن المهم مساعدة الحكومات المركزية والمحلية في البلدان المتأثرة

بيد أن مستوى عمليات الإغاثة في أعقاب تسونامي المحيط الهندي وزلزال جنوب آسيا قد أظهر ما يتمتع به المجتمع الدولي من إمكانية هائلة، فضلا عن الدور الهام الذي تقوم به الأمم المتحدة في القيادة والتنسيق في هذا الصدد. ويثني الوفد الصيني على وكيل الأمين العام إيغلند ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بقيادته، على جهودهما الحثيثة لضمان التمويل في حالات الطوارئ وتوفير المساعدات الإنسانية وتنسيقها. وسندعم، كدأبنا دائما، عمل هذا المكتب.

وبما أن عدد المنظمات والوكالات المشتركة في أعمال المساعدة الإنسانية آخذ في الزيادة باطراد، تزداد عن ذي قبل أهمية التنسيق الجيد للمساعدة الغوثية المقدمة للبلدان المتأثرة بالكوارث. ومن الضروري لذلك مواصلة تعزيز الدور الرئيسي الذي يقوم به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمنسقون المقيمون المعينون بالمساعدة الإنسانية تمكيننا لتلك الجهات من أداء دور فعال في تنسيق أنشطة الإغاثة التي تقوم بها الهيئات والوكالات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. ومن المهم أن تحدد مسؤوليات كل منها بوضوح للحد من التداخل ومساعدة حكومات البلدان المتأثرة على الاستفادة على أفضل وجه من المساعدة الدولية في جهودها المبذولة لتوفير الإغاثة والإنعاش وإعادة الإعمار في أعقاب الكوارث.

ثانيا، يترتب على تقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ احتياجات تمويلية كبيرة. وقد أدى كل من الصندوق المركزي المتجدد للطوارئ وعملية النداء الموحد، المنشأة وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦، دورا هاما خلال العقد الماضي أو نحو ذلك.

ويضمن الصندوق المركزي المتجدد للطوارئ التمويل لوكالات الإغاثة في التوقيت المناسب لكي تستجيب

تعاطف وتضامن وصداقة الصين حكومة وشعبا مع حكومات وشعوب البلدان المتضررة. وستواصل الحكومة الصينية، مع البلدان الأخرى، المشاركة بنشاط في التعاون الدولي والإقليمي في الوقاية من الكوارث وتقديم الإغاثة في حالات الكوارث والحد منها. وسنضطلع بدورنا في مساعدة البلدان المنكوبة بالكوارث لتمكينها من تجاوز الكوارث الطبيعية وإعادة بناء المنازل والعودة إلى الحياة الطبيعية.

السيد شيمفامبا (ملاوي) (تكلم بالانكليزية):

يشرفني أن أتكلّم عن البند ٧٣ (أ) من جدول الأعمال بالنيابة عن أعضاء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (الجماعة الإنمائية) أنغولا، بوتسوانا، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب أفريقيا، زامبيا، زمبابوي، سوازيلند، ليسوتو، مدغشقر، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا وبلدي ملاوي.

أود أن أشكر الأمين العام على التقرير الحافل بالمعلومات المعروض على الجمعية، الذي أبرز ببراعة التقدم المحرز في جهود الأمم المتحدة والتحديات المتبقية أمامها لتنسيق وتعزيز المساعدة الإنسانية الطارئة على جميع الصعد.

في الأشهر الـ ١٢ الماضية وحدها، شهد المجتمع العالمي بأسره مجموعة من الكوارث الكبيرة والمدمرة على وجه التحديد، تتطلب تدخلات إنسانية سريعة ومنسقة. وقد ذكرتنا تلك الكوارث بكل أوجه ضعف حياة الإنسان أمام الكوارث الطبيعية، وأيضاً بآثارها التي تلحق الأذى بصورة غير متناسبة بالفقراء. ومن الواضح أن جهوداً حثيثة أكثر مطلوبة للتعامل مع مسألة فقدان وسائل العيش والعودة إلى الأحوال الطبيعية بسرعة.

وتود الجماعة الإنمائية أن تشدد على أهمية إجراء مناقشات حول السياسات والأنشطة الإنسانية في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونود أن نشدد على

بالكوارث على بناء قدراتها في مجال منع الكوارث والتخفيف من حدتها والسيطرة عليها.

وإلى جانب التأكد من إيصال المساعدة الإنسانية بالشكل السليم، يلزم الاهتمام أيضاً بمنع الكوارث والحد منها، بما في ذلك مساعدة البلدان المتضررة على وضع خطط متوسطة الأجل وطويلة الأجل للحد من الكوارث وإنشاء آليات وطنية وإقليمية لرصد الكوارث الكبرى واتقائها وتقييمها.

وتتمتع الأمم المتحدة بمزايا واضحة في مجالات منع الكوارث والتخفيف من حدتها والحد منها. ولها خبرة واسعة في وضع السياسات وتصميم البرامج وتنفيذها، كما أن لديها آليات راسخة الأقدام في هذا السبيل. ومن ثم ينبغي أن تؤدي دوراً أكبر في المستقبل في هذا الصدد.

والصين أيضاً من الدول النامية المعرضة للكوارث. فقد تركت السيول أثرها هذا العام وحده على أكثر من ٢٠٠ مليون من الناس وأحدثت خسائر اقتصادية مباشرة قدرها ١٧ بليون دولار. ومع ذلك، قدمت الحكومة الصينية، في حدود إمكانياتها، المساعدة الإنسانية الطارئة للبلدان المنكوبة الأخرى. فقد قدمت الحكومة الصينية مساعدة نقدية وعينية بقيمة ٨٣,١ مليون دولار إلى البلدان المتضررة بموجات سونامي في المحيط الهندي، منها تبرع بقيمة ٢٠ مليون دولار عن طريق نظام الأمم المتحدة المتعدد الأطراف. وقدمت الحكومة الصينية، مباشرة بعد الزلزال الكبير الذي ضرب باكستان، مساعدة إنسانية طارئة نقدية وعينية بلغ إجماليها ٦,٢ مليون دولار وأرسلت أفرقة بحث وإنقاذ إلى المناطق المنكوبة.

وبالإضافة إلى ذلك، قدمت الحكومة الصينية ٥٠٠ ٠٠٠ دولار وبضائع إغاثة بقيمة ٥٠٠ ٠٠٠ يوان عن طريق منظومة الأمم المتحدة. هذه كلها أدلة واضحة على

الطبيعية. وبالإضافة إلى ذلك، تركز الجماعة الإنمائية على زيادة التمويل والاستثمار المستدامين في الزراعة تمشياً مع إعلان مابوتو الذي أصدره الاتحاد الأفريقي بشأن الزراعة والأمن الغذائي في تموز/يوليه ٢٠٠٣.

وعلاوة على التدخلات الطارئة بموجب الإطار الاستراتيجي الإقليمي الإنساني للجنوب الأفريقي، ما فتئ مجتمع المنظمات الإنسانية يبني استجابته عن طريق المبادرات القطرية المحددة، بما في ذلك النداءات العاجلة والنداءات الموحدة. وقد استجاب عدد من الحكومات المانحة بصورة مرضية إلى النداءات وإننا ممتنون لذلك. لكن الحقيقة المثيرة للقلق هي أن النداءات لا تزال تفتقر بصورة خطيرة إلى التمويل. ولذلك نود أن نناشد المجتمع الدولي أن يعالج بصورة عاجلة العجز في التمويل.

وتحیی الجماعة الإنمائية المبعوث الخاص للأمين العام للاحتياجات الإنسانية في الجنوب الأفريقي، السيد جيمس موريس، على العمل الخاص الذي يضطلع به لزيادة وعي المجتمع الدولي بالحالة الراهنة وأسبابها الجذرية. ونلاحظ مع التقدير العمل المنجز لوضع الإطار الاستراتيجي الإقليمي الإنساني بين الوكالات من أجل الجنوب الأفريقي. وتلك مبادرة تحتاج إلى الدعم المجدي من المجتمع الدولي، خاصة وأن تلك المبادرة تأخذ الاستجابات القصيرة الأجل في الاعتبار، بينما تمنع مواطن الضعف في المستقبل أو تخفف من أثرها.

إن تجربة استجابة المانحين في كارثة أمواج سونامي في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، تشير بصورة واضحة حقاً إلى أن المانحين قادرون على تقديم استجابة واسعة النطاق وبسرعة ومرونة. ويحدونا وطيد الأمل أن يحافظ مجتمع المانحين على المعايير الرفيعة التي ترسخت عندما يعالج

أن القرارات والمقررات المتخذة في تلك الجلسات لن تكون مفيدة ما لم تضمن الدول الأعضاء تنفيذها التام.

ولئن كنا نعترف بالآزمات الخطيرة المختلفة في أجزاء أخرى من العالم، فإنني أود أن أركز على حالة انعدام الأمن الغذائي الناجم عن الجفاف في العديد من بلدان الجماعة الإنمائية. وينوه الأمين العام في تقريره الوارد في الوثيقة A/60/89، بأن مجتمع المنظمات الإنسانية تعهد بعد حالة الجفاف في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ بأنه لن يسمح بوقوع حالة مماثلة لانعدام الأمن الغذائي مرة أخرى. ولكن، بعد مرور عقد، وقعت مرة أخرى أزمة إقليمية ذات أبعاد هائلة.

من الواضح أن الاستجابات فقدت عنصراً هاماً. ومن وجهة نظرنا أن استجابة الأمم المتحدة يجب إما أن تكون مختلفة تماماً أو أن يرفع مستواها بصورة جذرية لإحداث فرق في دعم القدرات الوطنية والمجتمعية لتوفير استجابة متعددة القطاعات للآزمات الإنسانية الحالية والمستقبلية. ونعتقد أيضاً بأن المجتمعات المحلية والأسر المعيشية يجب أن توضع على الدوام في لب تصميم البرامج وتحليلها وتنفيذها. وتود الجماعة الإنمائية أن تعرب عن دعمها التام لفكرة أن الفصل بين المساعدة الإنسانية والمساعدة الإنمائية يجب أن يلغى وأن تحل محله أعمال إنسانية وإنمائية أكثر ابتكاراً وتزامناً تراعي الصدمات القصيرة الأمد والتحديات الطويلة الأمد.

وعلى ضوء ذلك، وإلى جانب إطلاق الجماعة الإنمائية نداءات لتقديم المعونة الغذائية على المستوى الإقليمي، فإن الجماعة تركز على برامج تهدف إلى التخفيف من شدة حالة انعدام الأمن الغذائي على الأمد الطويل، بما في ذلك تشغيل الخطة الإنمائية الإقليمية الإرشادية، والقيام، على وجه التحديد، بصياغة الخطة التجارية للزراعة الغذائية والموارد

الماضي، لا سيما في حالات الطوارئ التي لم يسبق لها مثيل في الحجم والتعقيد. ونود التعبير عن شكرنا على العمل الذي قام به موظفو المساعدة الإنسانية من أجل ملايين المنكوبين في جميع أنحاء العالم.

ونود أيضا أن نشكر السيد يان إغلند، الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية، وزملاءه، على العمل الرائع الذي اضطلعوا به، وعلى قيادته المتواصلة في المجال الإنساني.

ما زالت سبل الوصول إلى السكان المدنيين والظروف الأمنية التي تعمل فيها المنظمات الإنسانية غير مرضية إلى حد كبير ومقلقة جدا. ومن الواضح أنه يجب بذل جهود طويلة الأجل لتأمين التقيد الصارم بالقانون الإنساني الدولي من قبل جميع الجهات الفاعلة المعنية. ونعتقد أيضا أن وجود التزام مصمم وطويل الأجل من المجتمع الدولي ضروري فيما يتعلق بالسياسة الدولية في مجالات كالأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

ومما يشجعنا ما ورد من نصوص بشأن هاتين المسألتين في الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في أواسط أيلول/سبتمبر، ونحث جميع الدول الأعضاء على أن تنفذها بطريقة متعاضدة وحازمة.

وتوجد قيد البحث حاليا اقتراحات تتصل بتكليف قدرات المساعدة الإنسانية الدولية. ونحن نرحب بهذه المقترحات ونؤيد الأهداف المحددة. غير أن من الأمور الهامة أن تأخذ هذه الأهداف بالحسبان تنوع منظومة العمل الإنساني والأدوار والولايات المحددة للحركة الدولية لمؤسسات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة المحلية والوطنية. ولما كانت حالات الطوارئ تتخذ أشكالا متنوعة، نعتقد أن عملية التكيف هذه ينبغي، في المقام الأول، أن تحسن وتعزز

أي أزمة، إنسانية كانت أو غيرها، بصرف النظر عن حجمها.

إننا نسلم بأهمية دور مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ونحثه على مواصلة بذل الجهود لتوسيع قاعدة المانحين. ونرى أن المكتب ينبغي أن يستفيد من تمويل كاف يمكن التنبؤ به بقدر أكبر. لذا فإننا نناشد مجتمع المانحين أن يدعم المكتب بسخاء.

وتحيط الجماعة الإنمائية علما بالتقدم الذي أحرزه المانحون لتحسين سياساتهم وممارساتهم للعطاء الصالح، بما في ذلك بموجب مبادرة العطاء الإنساني الصالح. ونؤمن بأن هذه مبادرة إيجابية ينبغي لها، عندما تنفذ، أن تعزز إيصال المساعدة الإنسانية.

وتود الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أيضا إبراز أهمية التعاون الدولي في مجال المساعدة الإنسانية في حالات الكوارث، من الإغاثة إلى التنمية. وفي هذا الصدد، نود تأييد التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (A/60/227).

ونرحب بإعلان هيوغو وإطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث الذي تم اعتماده في المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث، المعقود في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، والذي يحدد الأهداف الاستراتيجية ومجالات الأولوية للحد من أخطار الكوارث في الأعوام الـ ١٠ القادمة.

وختاما، نود أن نشدد على أنه يجب معالجة الأزمات الإنسانية بالأعمال المشتركة والعزيمة المتحدة. ولا بد من سد الثغرات القائمة في القدرات بتعزيز الشراكات القائمة وزيادة مشاركة القطاع الخاص.

السيد موريه (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): نرحب بإجراء هذا النقاش السنوي بشأن تعزيز تنسيق المساعدات الإنسانية. ونعتقد أنه قد أنجز الكثير في هذا المجال في العام

ذلك الأساس؛ وأن يظل الغرض منه إنقاذ الأرواح وصون كرامة الإنسان في جميع الأحوال.

السيد لوران (كندا) (تكلم بالفرنسية): في هذا العام، أجبرت الكوارث الطبيعية التي لم يسبق لها نظير من حيث الحجم والصراعات الجارية، ملايين الأشخاص على التماس المساعدات الإنسانية. وليست سونامي المحيط الهندي، وأزمة الغذاء في "الساحل"، وزلزال جنوب آسيا، والصراعات الطويلة، كصراعات جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة دارفور في السودان، سوى قليل من أزمات كثيرة شددت قدرات الاستجابة الإنسانية إلى أقصى مداها. وقد أبرزت هذه الأزمات أيضا حاجة لا يمكن إنكارها إلى جعل إدارة الكوارث والتخفيف من حدتها في صدارة الأولويات.

ما فتى تعزيز تنسيق المساعدات الإنسانية في نطاق الأمم المتحدة، منذ أمد بعيد، من أولويات سياسة كندا الخارجية. ولذلك نرحب بالجهود التي بذلت على مدى العام الماضي لتعزيز نظام الدعم الإنساني الدولي، مع التركيز بصورة خاصة على ضمان استجابة من الأمم المتحدة أكثر قابلية للتنبؤ بها وأنسب توقيتا وأكثر فعالية.

واستعراض الاستجابة في حالات الكوارث الإنسانية مسعى هام، سلط الضوء على مسائل تستدعي حولا فورية؛ وقدم عددا من التوصيات المفيدة تقتضي منا العمل. ونحن نتطلع إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ليمدنا بخطة عمل متكاملة لإصلاح العمل الإنساني توضح الطريقة التي سينفذ بها مكتب التنسيق، بالتعاون مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، تلك التوصيات، فضلا عن التوصيات التي يتضمنها تقرير الأمين العام.

ونحنى منسق الإغاثة في حالات الطوارئ واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بما بذلاه من جهود لتعزيز

الاستجابة الجماعية من جميع الجهات الفاعلة المعنية، مع مراعاة مزاياها النسبية وولايتها ومهاراتها الخاصة.

أما فيما يتعلق بإصلاح صندوق الطوارئ المركزي الدائر، فقد أعلنت سويسرا التزامها أن تضع في الوقت المناسب، تحت تصرف الصندوق مبلغ 5 ملايين فرنك سويسري. على أننا نعتقد أن الحاجة تدعو إلى مناقشات أكثر تفصيلا مع جميع أصحاب المصلحة، بحيث تتضح معايير العمل وإجراءات عمله المحددة، وخاصة الآليات الداخلية والخارجية لمساءلته.

ونهج المجموعات جدير أيضا بأن يحتبر في الميدان، وينبغي أن تستوعب بسرعة العبر المستخلصة من مرحلة التنفيذ - كالعبر المستفادة من الاستجابة الحالية للزلزال الذي ضرب جنوب آسيا في 8 تشرين الأول/أكتوبر - بغية تحقيق النظام الأمثل للاستجابة الدولية. ونشجع المنظمات والبلدان المعنية على ألا تغض النظر عن الدور المركزي الذي يمكن أن تؤديه القدرات المحلية والوطنية في سياق الاستجابة الإنسانية.

وعلاوة على ذلك، ومع تأييدنا لنظام منسق الشؤون الإنسانية وتحسين تعريف تلك الوظيفة في إطار نظام الفريق القطري للأمم المتحدة، نود أن نؤكد أيضا ضرورة المحافظة على استقلال العمل الإنساني في إطار بعثات متكاملة توفرها الأمم المتحدة. ونرى أنه سيكون من المفيد أيضا زيادة إيضاح العلاقة بين الأمم المتحدة والأعضاء من خارج الأمم المتحدة في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، على الصعيدين الاستراتيجي والتشغيلي، فضلا عن الميدان، فيما يتصل بإنشاء آليات المساءلة.

وأخيرا، نود أن نشدد على ما توليه سويسرا من أهمية لأن يظل نظام المساعدات الإنسانية قائما على أساس مبادئ عدم التحيز والحياد والاستقلال وكذلك وتنفيذه على

أن تخصص بالفعل الموارد الإنسانية الشحيحة حيث تشتد الحاجة إليها.

وينبغي أن يكون هناك التزام متجدد بتقوية عملية النداء الموحد التي ما برحت أهم الأدوات لضمان استجابة إنسانية فعالة ومنسقة وذات طابع استراتيجي. وقد حدث تحسن كبير في العملية في السنوات العديدة الماضية، ولكن النوعية لا تزال متضاربة. ولم يعالج أي من هذين الموضوعين - الصندوق المركزي المتجدد للطوارئ أو عملية النداء الموحد - لدى استعراض الاستجابة الإنسانية، على الرغم من أن معالجتهما أمر حيوي لضمان القيام بعمل إنساني أكثر فعالية.

وختاماً، اسمحوا لي أنؤكد على أهمية دور وقدرات العاملين في المجال الإنساني والمنسقين المقيمين. وقد ألقى الضوء على هذا الموضوع في استعراض الاستجابة الإنسانية، الذي أصدر توصيات محددة للمتابعة. ونود أن نرى تقدماً واضحاً في اختيار وتدريب العاملين في المجال الإنساني والمنسقين المقيمين خلال العام المقبل.

إن عملية النداء الموحد والصندوق المركزي المتجدد للطوارئ والمجموعات كلها أدوات ينبغي أن تعزز الاستجابة الإنسانية من الأمم المتحدة. والأهم، أن هذه الأدوات وغيرها من العناصر ينبغي أن تشكل كلا متماسكاً أكثر فعالية من مجموع الأجزاء التي يتشكل منها. ونعتقد أن الالتزام الجاري من جانب جميع الدول الأعضاء - سواء كانوا متبرعين جدد أو تقليديين - ما برح يحظى بأهمية حيوية.

ومن الأهمية بمكان التأكيد على أن جميع هذه التحسينات لن تكون لها سوى آثار ضئيلة على السكان المتضررين إذا لم نضع حماية المدنيين في لب جدول الأعمال الدولي. ولا تزال هناك انتهاكات سافرة للقانون الإنساني

نهج المجموعات. وترحب كندا بحماس بأي اقتراح يرمي إلى تحسين الهياكل القائمة بجعلها أكثر قابلية للتنبؤ بها وأكثر خضوعاً للمساءلة. ونتطلع إلى حوار أشمل مع الدول الأعضاء بشأن ما يترتب عليه من آثار في التشغيل والميزانية. وتوفر الحالة الراهنة في جنوب آسيا فرصة لكي ترى إلى أي حد يمكن لهذا النهج أن يؤكد جدواه.

(تكلم بالانكليزية)

وتؤيد كندا تأييداً قوياً اقتراح الأمين العام زيادة موارد الصندوق المتجدد المركزي للطوارئ وتقدير الجهود التي بذلتها مكتب منسق الشؤون الإنسانية لإدراج آراء الدول الأعضاء في التقرير. ونحن ننظر إلى الصندوق بعد زيادة موارده باعتباره أداة هامة لتوفير تمويل للعمل الإنساني أكثر إنصافاً وملاءمة من حيث التوقيت، وموضوعاً في صميم التبرع الإنساني الجيد.

ونعزم أن نقدم تبرعاً كبيراً للصندوق في عام ٢٠٠٦. ونحن على استعداد للتعهد بالتزامات للصندوق لسنوات متعددة إذا شعرنا بالرضا عن طريقة تشغيله في السنة الأولى وإذا رأينا تحسينات مستمرة في عملية النداء الموحد وعمليات تقييم الاحتياجات التي تشكل الأساس لها.

إن الصندوق المركزي المتجدد للطوارئ لا يمكن أن يكون فعالاً إلا بقدر فعالية التحليل الذي تسترشد به عملية تخصيص الموارد. وحتى يمكن تخصيص الأموال حيث توجد أكبر الاحتياجات، علينا أن نتفق على ماهية هذه الاحتياجات، وكيفية معالجتها على النحو الأمثل، وقد بذلت جهود على مدى السنوات القليلة الماضية لتحسين عملية تقييم الاحتياجات الإنسانية، مثلاً، من خلال مبادرة الرصد والتقييم الموحدتين لأعمال الإغاثة والانتقال. ونعتقد كندا أنه يجب علينا أن نعيد تركيز طاقتنا على هذا الموضوع لضمان

الدولي، وما برح الإفلات من العقاب موجودا بشكل مستمر في كثير من الصراعات. وما برح المدنيون في صراعات عديدة يدفعون الثمن، كما يدفعه العاملون في المجال الإنساني. وما زال تفشي العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس باقيا كحقيقة في عدد من السياقات. وبالتالي، بينما يقترب الاحتفال بالذكرى الخامسة لقرار مجلس الأمن ١٢٩٦ (٢٠٠٠) من نهايته، لا تزال حماية المدنيين مبعث قلق شديد لكندا، التي ستواصل الحفاظ على التزامها في هذا المجال.

واسمحوا لي أن أختتم بإعادة التأكيد على التزام كندا بمواصلة العمل مع منسق الإغاثة في حالات الطوارئ ومع الدول الأعضاء لتحسين نظام المساعدة الإنسانية. فلنعلن التزاما جماعيا بضمان أن تؤدي جميع جهودنا إلى إحداث تغيير حقيقي في حياة المتضررين من الكوارث في كل مكان.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.